اتفاقيات وقضايا تَرسيم الحدود السياسية بين الأردن والسعودية ١٩٢٢-١٩٤٦م (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د .أيمن أحمد محمدمحمود
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب جامعة السويس

المُلخّص

تهدفُ هذه الدراسة إلى معرفةِ الأسباب التي أدّت إلى ظهور مشكلات ترسيم الحدود السياسية، بين الأردن والسعودية، التي أدّت إلى عقد عدة اتفاقيات؛ حداء ١٩٢٥م، جدة١٩٢٧م، الصداقة وحسن الجوار ١٩٣٣م، كما تهدف الدراسة إلى قضايا ترسيم الحدود مثل المناطق المتنازع عليها، والغارات المتبادلة بين الطرفين، وإشكالية الهجرات الحجازية إلى شرق الأردن، وتبعية القبائل والعشائر الحدودية، وقضايا عبور التجارة والأفراد بين البلدين.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ الاتفاقيات أدّت إلى تسوية النزاع الحدودي، وقضايا ترسيم الحدود بينهما؛ باعتبارها من أهم الطرائق وأفضلها دبلوماسيًّا. واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على الوثائق الهاشمية؛ مثل التقارير والمراسلات المتبادلة بينها وبين الوسيط البريطاني، واعتمدت الدراسة أيضا بشكلٍ أساسي على الوثائق البريطانية، التي تشمل التقارير والمراسلات بين المندوبين البريطانيين في البلدين والخارجية البريطانية، وقد اعتمدت الدراسة على الصحف والمصادر والمراجع المعاصرة لتلك الفترة.

الكلمات الدالة: شرق الأردن– نجد– الحجاز – السعودية– بريطانيا – اتفاقية – حداء – جدة – الصداقة وحسن الجوار– قبائل وعشائر – ترسيم– الحدود السياسية.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠٢٠.

Abstract

Agreements and issues demarcating the political borders between Jordan and Saudi Arabia 1922-1946

This study aims to know the reasons that led to the emergence of the problems of demarcating the political borders between Jordan and Saudi Arabia that led to the conclusion of many agreement, Hadda 1925, Jeddah 1927 AD, friendship and good neighborliness 1933 AD. Hijazi to the Trans Jordan and subordination of tribes and border clans and issues of crossing trade and individuals between the two countries

The study concluded that the agreements led to the settlement of the border dispute and border demarcation issues between them, as it is one of the most important and best diplomatic methods. The study relied mainly on Hashemite documents such as reports and correspondence exchanged between them and the British mediator. The study also mainly relied on British documents that include reports and correspondence between British delegates in the two countries and the British Foreign Office. The study relied on newspapers, sources and contemporary references for that period.

Key words: Trans Jordan - Najd - Al Hijaz - Saudi Arabia - Britain - agreement - shoes - Jeddah - friendship and good neighborhood - tribes and clans - demarcation - political borders.

مدخل:

لقد أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى هزيمة الدولة العثمانية، وفقدانها للكثير من ممتلكاتها في الجزيرة العربية والمشرق العربي، وعلى أنقاضها نشأت العديدُ من الكيانات السياسية التي تطلبت تعيين وترسيم حدود جغرافية وسياسية بين أراضيها، ومِن بينها إمارة شرق الأردن ونجد والحجاز، إذ مرت عملية ترسيم الحدود بينهما بالعديد من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي دفعتهما إلى عقد العديد من الاتفاقيات المشتركة لتسوية النزاع فيما بينهما، وعلى الرَّغم من أن إشكالية ترسيم الحدود قد مرت بمراحل عديدة في الفترة من ١٩٢٢–١٩٦٥م، فإنَّ هذه الدراسة ستقتصر فقط على الاتفاقيات حتى عام ١٩٤٦م،وما ترتب عليها من تداعيات سياسية فيما بعد،

ومن هذا المنطلق سوف يتناول هذا البحث بالدراسة لموضوع "اتفاقيات وقضايا ترسيم الحدود السياسية بين الأردن والسعودية ١٩٢٢-١٩٤٦م".

وتمدنا الوثائق الهاشمية والوثائق البريطانية والصحف المعاصرة لتلك الفترة بدلالات ومؤشرات مهمة حول ترسيم الحدود بين البلدين، وفي ضوء تلك المصادر تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات والإشكاليات المهمة، ومنها: هل تناولت هذه الاتفاقيات المناطق الحدودية المتنازع عليها فقط؟ أم كانت القبائل الموجودة في تلك المناطق جزءًا من أسبابها؟ وهل التزم الطرفان المتنازعين بما أقرته هذه الاتفاقيات أم أنَّها مرت ببعض التغيرات في نصوصها نتيجة بعض الممارسات فيما بينهما مثل الغارات المتبادلة بين حدود الدولتين؟ وقضية تجنس القبائل والعشائر الحدودية؟ وهل نجحت هذه الاتفاقيات في تحقيق أهدافها؟ وهل كان موقف الحكومة البريطانية معبرًا عن مصالحها في المنطقة.

وللإجابة عن هذه التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة سوف نتناولها من خلال محورين رئيسين، يتناول المحور الأول مناقشة إشكالية ترسيم الحدود بين الدولتين الناشئتين في مؤتمر الكويت ١٩٢٣-١٩٢٤م والمناطق المتنازع عليها، كما يهتم أيضًا بدراسة إشكالية ترسيم الحدود في معاهدة حَدّاء ومعاهدة جدة، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار ١٩٣٣م وتداعياتها السياسية حتى عام ١٩٤٦م.بينما يهتم المحور الثاني بالدراسة التحليلية للقضايا الحدودية، سواء كانت تتعلق بمحكمتي معان وأريحا للتحكيم بين البلدين فيما يتعلق بالمنهوبات بين الطرفين، والغارات المتبادلة بينهما، وإشكالية الهجرات الحجازية إلى شرق الأردن وتبعية القبائل والعشائر الحدودية، وطرح إشكالية تجنيسها، وأوضاع تلك القبائل في نصوص هذه الاتفاقيات، وقضية عبور التجارة والأفراد بين البلدين. بينما يهتم المحور الثاني بالدراسة التحليلية للقضايا الحدودية، سواء كانت تتعلق بمحكمة التحكيم بين البلدين، الخاصة بالغارات المتبادلة بينهما، وإشكالية الهجرات الحجازية إلى شرق الأردن وتبعية القبائل والعشائر الحدودية، وطرح إشكالية تجنيسها، وأوضاع تلك القبائل في نصوص هذه الاتفاقيات، وقضية عبور التجارة والأفراد بين البلدين.

اولاً: ترسيم الحدود السياسية بين شرق الأردن ونجد في مؤتمر الكويت:

لقد أتفقت بريطانيا مع الأمير عبد الله بن الحسين على تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٢م بشرط أن تكون منتدبه عليها، كما سمحت لعبد العزيز أل سعود بتأسيس نجد كحكومة مستقله عرفت بسلطنة نجد وملحقاتها، وما يسترعي الانتباه أن هذه الاتفاقيات لم تتطرق من قريب أو من بعيد إلى قضية ترسيم الحدود السياسية بينهما والقضايا المتعلقة بها، مما دفع الحكومتين الى التعدي على حدود بعضهما البعض الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية الى التدخل لترسيم الحدود بينهما في مؤتمر الكويت، الذي عُقِدَ على مرحلتين الأولى من ١٧ ديسمبر عام ١٩٢٣م، والثانية حتى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤م يمثل أهمية كبيرة لأنَّه طرح إشكالية الحدود وترسيمها بين نجد وشرق الأردن والعراق، وطرحت بريطانيا من خلاله تصورها الكامل لهذه الحدود، لكن التساؤل الذي يطرح نفسه ما الظروف والدوافع التي حدت ببريطانيا إلى عقد هذا المؤتمر، وهل نجح هذا المؤتمر في تحقيق أهدافه أم أنَّ تمسّك كل طرف برؤيته أدى إلى فشله؟

واقع الأمر أنَّ العلاقات الأردنية– النجدية في تلك الفترة اتسمت بالعداء والعنف، وكانت انعكاسًا للعلاقات الحجازية النجدية، ونتاجًا للتطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها شبه الجزيرة العربية منذ اندلاع الثورة العربية الكبرى فيها، ويعد عبد العزيز أل سعود أول من بدأ بإثارة النزاع الحدودي بين الطرفين عندما استولى على جبل شمر عام ١٩٢١م، وأصبح يهدد حدود العراق وشرق الأردن، لذلك أرسل الأمير عبد الله بالمستر فيبلي المعتمد البريطاني في عمان وغالب باشا الشعلان للتفاوض مع نوري الشعلان أمير المنطقة، لمحاولة ضم هذه المنطقة إلى شرق الأردن، ويبدو لنا أنَّ هذا التحرك من جانب الأمير عبد الله كان نابعًا من كون ذلك حركة استباقية للحيلولة دون تعدي عبد العزيز أل سعود على حدود شرق الأردن.

والمثير أنَّ رد عبد العزيز أل سعود كان ردًا عنيفًا عندما احتلت قبائله الجوف[١] وسكاكا، وهاجموا مضارب بني صخر وقصر المثنى عام ١٩٢٢م،

لذلك بادر الأمير عبد الله بإبلاغ المندوب السامي البريطاني بأن القوات الأردنية ومعها قوات العشائر قادرة على احتلال القريات والجوف دون صعوبة، كما أنها قادرة على صد الهجوم النجدي المتمركز في حائل، خاصة بعد موافقة ابن شعلان على ضم هذه المنطقة إلى شرق الأردن(٢).

وعلى الرغم من رسائل التأكيد التي أرسلها الملك عبد العزيز أل سعود إلى المندوب السامي البريطاني بعدم التعدي على حدود شرق الأردن، محاولًا نفي قيام الرعايا النجديين بالإغارة على قريتين لبني صخر(٣)، مبررًا ذلك بالقول: "**نحن لا نملك أي شيء في أيادينا يحدد بدقة حدود تلك الولاية، مشيرًا إلى أنَّ الغارات من الجانب النجدي قد سبقها غارات متعددة من جانب قبائل شرق الأردن على الحدود النجدية**"(٤).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ توقعات الأمير عبد الله بالهجوم النجدي على شرق الأردن قد حدثت عندما قامت قوة من أتباع عبد العزيز أل سعود في ٢٢ أغسطس ١٩٢٢م بالهجوم على قرية الطنيب، وكان من الطبيعي أن ترد حكومة شرق الأردن باحتلالها قرية الكاف(٥) الواقعة على مدخل وادي السرحان(٦)، الأمر الذي أدى إلى احتجاج أل سعود لدى المندوب السامي البريطاني، مهددًا الحكومة البريطانية باحتلال قريات الملح وإخراج القوات الأردنية منها(٧).

وتشير إحدى المراسلات بين السير هنري دوب Henry Dob المندوب السامي البريطاني في العراق وبين عبد العزيز أل سعود إلى التدخل البريطاني في هذه القضية ليس فقط لأنَّها تأتي في مصلحة شرق الأردن، بل أيضًا لأهمية المنطقتين للوجود البريطاني، حيث تشير البرقية المؤرخة بـ ٢١ مايو ١٩٢٣م التي أرسلها عبد العزيز أل سعود إلى هنري دوب موضحًا من خلالها بأنَّه رد على استفسار واحتجاج السير بيرس كوكس (٨)بشأن الغارات النجدية على منطقتي الجوف والسرحان، مشيرًا إلى أنَّه قدم مبرراته في برقية مؤرخة بشهر سبتمبر ١٩٢٢م، جاء في مضمونها: "**أنَّه إذا ثبت أن الرعايا النجديين هم الذين قاموا بهذه الغارة، فإنَّ ذلك ردًا على غارات سبقتها من شرق الأردن**

ضد الرعايا النجديين في شمار[٩]وعنيزة [١٠]وحرب [١١]وحاتم، وإذا ثبتت حقيقة ذلك فلا بُد أنَّها تمت بشكل فردي، موضحًا بأنَّه أخبر كوكس بحرصه على تجنب إثارة الخلافات، الأمر الذي جعله يرسل إلى أمير حائل لتحذير القبائل النجدية بضرورة احترام حدود شرق الأردن نافيًا أن يكون هناك تعديًا بعد ذلك، مشيرًا إلى أنه على الرغم من ذلك فإن بني صخر هاجموا القبائل النجدية وقتلوا بن شيردان وثلاثة معه"[١٢].

ويبدو لنا واضحًا أن استراتيجية بريطانيا في التعامل مع قضايا تلك المنطقة كانت تعتمد على ضمان مصالحها، وخاصة أن منطقتي الجوف والسرحان كانتا قريبتين من منطقتي معان وتبوك آخر محطتين لخط سكة حديد الحجاز، ومِن ثَمَّ فإن استيلاء أل سعود على تلك المنطقتين قد يمكنه من تهديد سلامة الطريق الجوي، لذلك كان موقف حكومة شرق الأردن من احتلال وادي السرحان والجوف، يتطلب الاتفاق مع البريطانيين على صد الهجمات النجدية واحتلال قريات الملح الواقعة على الطرف الشرقي من وادي السرحان، كما كان ذلك نابعًا من رغبة وطلب نوري الشعلان أمير المنطقة الذي زار عمان وشجع الحكومة الأردنية على احتلال الكاف في سبتمبر ١٩٢٣م[١٣].

وعلى الجانب الآخر طلب عبد العزيز بن سعود من البريطانيين اتخاذ إجراءات حاسمة لانسحاب قوات شرق الأردن من القريات الموجودة في وادي السرحان التي احتلتها القوات الأردنية منذ ستة أشهر، وتجسد هذا الموقف في الاحتجاج الذي قدمه إلى كوكس مدعيًا بأنه قد حصل من كوكس على وعود بتنفيذ ذلك[١٤].

وقد حاولت الحكومة البريطانية إيجاد حلول سياسية لمشكلات النزاع الحدودي بين الحكومتين النجدية والأردنية والعراقية، وتسويتها سياسيًا في مؤتمر برئاسة بيرس كوكس المندوب السامي البريطاني في الخليج، وحضره وفود من شرق الأردن ونجد والعراق، وتم مناقشة إشكالية ترسيم الحدود بين نجد وشرق الأردن، من خلال ما طرحه الوفدان الأردني والنجدي من وجهات النظر، والمواقف المعبرة عن الاتجاه السياسي لكل دولة، فيما يتعلق بالقضية

الحدودية، بالإضافة إلى الرؤية والتصور البريطاني، وهي:

١- موقف الحكومة البريطانية:

حاولت بريطانيا فرض رؤيتها وتصورها لمشكلة النزاع الحدودي، بحيث لا يؤثر ذلك على مصالحها في المنطقة، حيث اعتمد موقفها على رؤية مسبقة لحكومتها، تنبثق عن استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق ترسيم الحدود الأردنية- النجدية بأن تبدأ من تقاطع خط الطول ٣٩ شرقًا مع دائرة عرض ٣٢، ثم يسير في خط مستقيم إلى تقاطع خط الطول ٣٧ مع دائرة العرض ٣٠، ٣١ ثم تسير على طول خط الطول ٣٧، مع دائرة عرض ٣٠ ثم تسير باستقامة على طول خط الطول ٣٨ حتى تقاطعها مع دائرة العرض ٣٥، ٢٩ أو النقطة الواقعة للغرب من بروز النفوذ، ومن هنا يسير خط الحدود بخط مستقيم إلى سكة حديد الحجاز فيتجاوزها من المدورة الى نقطة تقاطع جنوب العقبة[١٥].

٢- موقف حكومة شرق الأردن:

قدم مندوب الأردن في المؤتمر السيد علي خلقي مذكرة تضمنت عدة مطالب تعبر عن رؤية الحكومة الأردنية لمسألة الحدود التي نجملها فيما يلي: طالبت الأردن أن تتخلى الحكومة النجدية عن الجوف وسكاكا لابن شعلان لتكون إمارة خاصة تحت إشرافها، نظرًا لأهميتها للمواصلات بين العراق وشرق الأردن، كما طالب مندوب الأردن بالتزام الطرفين المتنازعين بمنع الغارات والغزو المتبادل بينهما ودفع المعتدي التعويضات للمعتدى عليه، وعدم تعدي أي طرف من حكومتي شرق الأردن وعشائرها على الحدود[١٦]، ويلاحظ من ما تضمنته مذكرة الوفد الأردني في المؤتمر بأنَّها نابعة من الرغبة في التمسك بالاتفاقية المبرمة بين بريطانيا والهاشمين ١٩١٦م.

٣- موقف الحكومة النجدية:

الحقيقة أنَّ وفد الحكومة النجدية قد قدم مذكرة بعدم ترك ما تم احتلاله من قبل النجديين، كما طالب المؤتمر بضرورة إخلاء الحكومة الأردنية لقريات الملح التي تشكل جزءا مهمًّا من الجوف ووادي السرحان. كما طالب مندوب

نجد بعدم شرعية حديث الحكومة الأردنية عن بن شعلان باعتباره أحد رعايا نجد مستنكرًا رغبة الحكومة الأردنية في إنعامها عليه بجزء من ممتلكات نجد في الجوف وسكاكا وتوابعها، مشيرًا إلى تجاهل مندوب الأردن للروابط الاجتماعية والجغرافية التي تربط عرب الرولة[١٧] بنجد، محاولًا عدم الاعتراف بالكيان السياسي لشرق الأردن، بالإشارة إلى أن تشكيلات الأردن الإدارية والجغرافية لم تكن سوى أقضية تابعة للكرك والقدس، ورافضًا التنازل عن الجوف وسكاكا[١٨].

كما تضمنت مذكرة الوفد النجدي بضرورة الاتصال بين الحدود النجدية والحدود السورية لتأمين التجارة وتسهيل مرورها بين البلدين، مضيفا أن عشائر الشرارات والحوازم وبني عطية والحويطات تابعة لنجد، وأكد مندوب نجد أهمية تطبيق القانون والالتزام به من قبل العشائر التي تخترق حدود الطرفين مع تعهد نجد بدفع التعويضات، ويبدو أن إصرار الطرفين المتنازعين على مسألة الحدود بينهما دفع المندوب السامي البريطاني كوكس إلى مُحاولة التوفيق بينهما عندما اقترح عليهما الآتي: استفتاء الأهالي على المناطق المتنازع عليها وأن يقسم وادي السرحان بين نجد وشرق الأردن، واستقلال منطقة الجوف تحت حكم الشعلان واحترام الطرفين لها، إلا أن مندوبي الحكومتين المتنازعتين أصرتا على موقفهما ورؤيتها تجاه مسألة الحدود، وفي الوقت نفسه أصر الوفد الأردني على البقاء في قلعة الكاف، وتزامن ذلك مع استمرار الغارات بين قبائل شرق الأردن ونجد[١٩].

وفي الثاني من ديسمبر ١٩٢٤م قدم مندوب الأردن مذكرة توضيحية وتفسيرية لمطالبه وردًا على مزاعم الحكومة النجدية جاء فيها: "**إن شرق الأردن هاشمية لا يمكن التغاضي عن الاتفاق بين الهاشميين وبريطانيا، وأن الجوف وسكاكا وتوابعها هي من الأراضي السورية وحكومة شرق الأردن قسم من سوريا، فيجب أن تكون الجوف وسكاكا تحت إدارة شرق الأردن، وهي مرعى للعشائر الأردنية ومسرحها مثل الرولة والشرارات والحويطات وبني صخر**"، وفي السياق نفسه أصر على عدم الاتفاق مع حكومة نجد إلا إذا

تخلت عن وادي السرحان جميعة" [٢٠].

ومما سبق يتضح لنا أنَّه على الرغم من تصور بريطانيا للحدود بين الدولتين ومحاولتها فرض رؤيتها وإيجاد حل للمسألة في آن واحد؛ فإنَّ كل طرف منهما كان يرى صحة رؤيته في مسألة الحدود، مَا أدى في النهاية إلى فشل المؤتمر الذي لم يخرج بأي حلول لمشكلات النزاع بين شرق الأردن- ونجد الأمر الذي استدعى الحكومة البريطانية لتكون وسيطاً في عقد اتفاقيات لترسيم الحدود السياسية فيما بينهما وهذا ما نتناوله فيما يلي:

ثانياً: ترسيم حدود شرق الأردن- نجد في اتفاقية حَدّاء ١٩٢٥م

الواقع أنَّ مؤتمر الكويت لم ينجح في تحقيق أهدافه فيما يتعلق بترسم الحدود الأردنية النجدية، الأمر الي دفع بريطانيا المنتدبة على شرق الأردن إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من الحرب الدائرة بين الطرفين، لذلك كلفت الحكومة البريطانية السير جلبرت كلايتون Sir G. Clayton بإجراء مفاوضات مع عبد العزيز أل سعود، ويبدو أنَّ بريطانيا كان لديها تصور ورؤية مسبقة للحدود الأردنية – النجدية مثلما فعلت في مؤتمر الكويت، لذلك أرسل كلايتون إلى أل سعود موضحًا له الموقف الذي اتخذته حكومته بشأن ترسيم الحدود وإنهاء الصراع بين الدولتين.

وبعد مفاوضات بين كلايتون وأل سعود استمرت ثلاثة أسابيع انتهت بعقد اتفاقية حَدّاء[٢١] في مايو ١٩٢٥م[٢٢]، الَّتي نصت المادة الأولى منها على "يبتدئ الحد بين نجد وشرق الأردن من الجهة الشمالية الشرقية من نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٩ (شرق)، ودائرة العرض ٣٢ (شمال)، حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد، ويمتد إلى خط مستقيم إلى نقطة تقاطع دائرة الطول ٢٧ (شرق) بدائرة العرض ٣٠-٣١ (شمال) فيتبع دائرة الطول ٣٧ (شرق) إلى نقطة تقاطعها بدائرة العرض ٢٥-٣١ شمال، ثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم إلى نقطة تقاطع العرض ٣٨ شرق، بدائرة العرض ٣٠ شمال، تاركًا ما يبرز من أطراف وادي السرحان لنجد، ثم يتبع دائرة الطول ٣٨ شرق إلى نقطة تقاطعها بدائرة العرض ٣٥-٣٩ شمال، أمَّا الخريطة التي يرجع إليها في هذه

الاتفاقية فهي الخريطة المعروفة بالدولية آسيا مقياس ١ على مليون[٢٣].

ويتضح لنا من ترسيم الحدود بين الدولتين بهذا الشكل بأن نقطة حدود الأردن– نجد قد تحددت بدايتها من نقطة التقاء الحدود العراقية النجدية، هذا من ناحية، ومِن ناحية أخرى أدى هذا الترسيم إلى إنهاء الخلاف حول منطقة السرحان والكاف لصالح البريطانيين المندوبين على شرق الأردن والحكومة النجدية على حساب شرق الأردن، ثم تنازلت بريطانيا عنهما بعد ذلك لحكومة شرق الأردن، مقابل أن تضمن بريطانيا ممرًا وطريقًا تجاريًّا يربط نجد بسوريا، والفصل بين شرق الأردن والعراق، وبهذا التصور الحدودي حافظت بريطانيا على مصالحها في المنطقة كما ذكرنا سابقًا.

وتنبغي الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية كانت تخشى أن يستغل عبد العزيز أل سعود عملية تعيين الحدود وترسيمها بين السعودية والعراق، ويغير الحدود المتفق عليها في المادة الأولى من اتفاقية حَدّاء، لذلك أرسل رئيس الوزراء الأردني إلى وزيري الدفاع والمالية والاقتصاد، يخبرهما بأنَّ اللجنة العراقية السعودية المنوط لها تخطيط الحدود المشتركة بينهما سوف تبدأ عملها في نهاية ديسمبر ١٩٣٩م من جبل عنيزة، ومِن ثَمَّ سيتم ترسيم النقطة التي تعين المنتهى الغربي للحدود العراقية السعودية بين قمة هذا الجبل، كون هذه النقطة هي التي توضح بداية الحدود بين شرق الأردن والمملكة العربية السعودية[٢٤]، كما جاء في اتفاقية حَدّاء، لذلك كانت رؤيته تتضمن ضرورة تنفيذ الإجراءات التالية للحفاظ على الحدود الأردنية، وهِي الرؤية التي تتفق مع رؤية الحكومة البريطانية، وهِي:

١– من الضروري أن تعين الحكومة الأردنية مراقبين من جهتها عندما يتم تعيين هذه النقطة من جبل عنيزة هما: قائد الجيش العربي جلوب باشا[٢٥]، وأحد المهندسين الفنيين من دائرة الأراضي ليكون مراقبًا لتحديد نقطة البدء في ترسيم الحدود السعودية[٢٦]وعدم الموافقة على الدخول في أي محادثات تتعلق بالحدود الأردنية السعودية تخالف المادة الأولى من اتفاقية حَدّاء، وضرورة أن يكون للدولة المنتدبة

مندوب يحضر هذه المفاوضات عندما تصل اللجنتان العراقية والسعودية إلى نقطة المنتهى على جبل عنيزة.

٢- على الحكومة الأردنية ممارسة ضغوطها وتمسكها بأن تكون نقطة الحدود الأردنية السعودية طبقًا لاتفاقية حَدّاء، وهي قمة جبل عنيزة التي تقع إلى أقرب نقطة من نقطة تقاطع خط العرض للدرجة ٣٢ شمالًا وخط الطول للدرجة ٣٩ شرقًا[٢٧].

٣- حاولت الحكومة الأردنية أن تحصل على موافقة المندوب السامي البريطاني بحضور ممثلين فنيين في الحدود من الجانب الأردني للمحافظة على حقوق شرق الأردن في أراضيها الحدودية، وجاء ذلك في رسالة توفيق أبو الهدى[٢٨] التي وجهها للمندوب السامي البريطاني والتي جاء فيها: "**حيث إن معاهدة حَدّاء تنص على أنَّ ملتقى حد نجد، والعراق هو منتهى حد شرق الأردن في الناحية الشمالية الشرقية، ولهذا أحب أن أعلم دولتكم بأن كل قرار يقضي به الحكم المصري في هذا الشأن بدون حدوث ممثلين منا لا نعترف به، وإنا نحافظ على حقوقنا في الحالة الراهنة الآن، ونعتبرها أصلًا عند النظر في مسألة الحدود بيننا وبين نجد**"[٢٩].

وفي الرابع عشر من ديسمبر ١٩٣٩م، تأكدت الحكومة الأردنية من فشل المحادثات الخاصة بترسيم الحدود العراقية-السعودية وتأجيلها إلى أجل غير مسمى[٣٠]، لكنَّ الحكومتين المتنازعتين اتفقتا فيما بينهما على أن يتم التحكيم في ترسيم الحدود بإنتداب خبير مصري، وفي الوقت نفسه تؤكد الحكومة الأردنية على إصرارها على بقاء نقطة الحدود السابقة كما هي، مع رفض توجيه الخبير المصري بداية الحد بين السعودية والعراق إلى ناحية الغرب بأي شكل من الأشكال ولو درجة واحدة، حتى لا يؤدي ذلك إلى خسارة شرق الأردن أراضٍ من أراضيها تضر بحقوقها[٣١].

وفي هذا السياق حاول الملك عبد العزيز أل سعود التخلص من الاتفاق بينه وبين شرق الأردن، وما جاء في المادة الأولى منها، وإعادة ترسيم الحدود

مرة أخرى، بما يخدم مصالحه وأراضيه ففي السابع من أكتوبر ١٩٤٦م أرسل وزير الخارجية السعودي إلى وزير الخارجية الأردني، برقية حاول من خلالها الربط بين الانتداب البريطاني وسريان المعاهدة، مشيرًا إلى أن الحكومة السعودية في حل من العمل باتفاقية حَدّاء، فيما يتعلق بالحدود التي تم ترسيمها، معتمدًا على المادة (١٤) من هذه المعاهدة التي تنص على: "**تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول ما دامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية كلفت بالانتداب على شرق الأردن**"، طالبًا من الحكومة الأردنية الدخول في مفاوضات جديدة بشأن إعادة تعيين الحدود الأردنية– السعودية، معللًا ذلك بأهميته في تثبيت دعائم الصداقة بين البلدين[٣٢]، وأنه ما دام الانتداب البريطاني على الأردن قد انتهى فذلك يعني انتهاء مفعول اتفاقية حَدّاء.

وقد رحبت الحكومة الأردنية بالدخول في مفاوضات مقترحة أن تكون القاهرة مكان إجراء هذه المفاوضات، لكنها في الوقت نفسه تذكر الخارجية السعودية بأنَّهم يستندون في ذلك إلى المادة (١٤) المتضمنة أن الحد الذي حددته اتفاقية حَدّاء بصورة مؤقتة في ذلك التاريخ، فإن الحكومة الأردنية هي أيضا تستند إلى أنَّه لم يرد من نصوص الاتفاقية المبحوث عنها أي شيء يدل على أن الحد المعين في المادة الأولى منها كان بصورة مؤقتة[٣٣].

واللافت للنظر أنَّ وزير الخارجية السعودي أصر على تطبيق المادة (١٤) التي يرتبط سريان مفعولها بانتهاء الانتداب البريطاني على شرق الأردن، مشيرًا إلى أن الاتفاقية بكل ما فيها، سواء ما كان منها متعلقًا بالحدود أو غيرها، وفي الوقت نفسه يؤكد ضرورة المحادثات للوصول إلى اتفاق بين الدولتين[٣٤].

ثالثاً: ترسيم حدود شرق الأردن–الحجاز في معاهدة جدة ١٩٢٧م

الواقع أن الحدود الأردنية الحجازية لم تطرح أثناء تأسيس إمارة شرق الأردن، ولم يتم ترسيمها نظرًا لأن الشريف حسين بن علي اعتبر أن إمارة شرق الأردن ليست إلا جزءًا من مملكته وأميرها تابعًا له، ومِن ثَمَّ أصبحت الحجاز وشرق الأردن تحكمها أسرة واحدة، ومِن ثم لم تكن هناك حاجة إلى ترسيم

الحدود بينهما، وفي أوائل عام ١٩٢٤م، وصل الملك حسين بن علي لزيارة شرق الأردن، وحاول الأمير عبد الله إقناعه بالتنازل له عن العقبة ومعان، ووافق والده على طلبه بشرط أنْ يحكمها نيابة عنه، ونظرًا لأهمية العقبة– معان للمشاريع البريطانية في المنطقة، بدأت مسألة تعيين وترسيم الحدود الأردنية الحجازية تشغل أذهان البريطانيين والحكومة الأردنية التي رأى أميرها أنَّ الأوضاع تدهورت في الحجاز بوتيرة سريعة(٣٥).

لذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى إلحاق منطقة العقبة –معان رسميًّا بإمارة شرق الأردن، رغبة منها في الحيلولة دون مطالبة عبد العزيز أل سعود بهما في حالة انتصاره في الحرب النجدية– الحجازية، وبدأت المحادثات مع رئيس وزراء الأردن، وقد أشار هربرت صموئيل في إحدى برقياته إلى أهمية ضم العقبة– معان إلى شرق الأردن في حالة ما إذا كانت تريد أن يكون لها ميناء على خليج العقبة(٣٦). وقد انتهت المفاوضات بين الحكومتين الأردنية والحجازية بتوقيع اتفاق الخامس من يونيو ١٩٢٥م، الَّذي أكد التصريح بسلامة شرق الأردن، وعدم إزعاج الملك حسين، ولا يجري التسليم إلا بعد صدور الأوامر لموظفي ولاية معان وعدم التعرض لناقلات الحجاز الحربية، وكان لدى الحكومة البريطانية اتجاه لوضع تصور ورؤية لخريطة الحدود الأردنية– الحجازية، وخاصة أنَّ معالمها لم تظهر في معاهدة حَدّاء ١٩٢٥م، وفيما يلي نعرض للرؤى البريطانية والأردنية والنجدية فيما يتعلق بترسيم الحدود الأردنية– الحجازية.

وكانت الرؤية البريطانية لترسيم الحدود الأردنية– الحجازية التي وضعتها تلك الحكومة مسبقًا تعتمد على المباحثات التي تمت بين السير كلايتون والملك عبد العزيز أل سعود في جدة في٢٠ مايو ١٩٢٧م، والتي أقرت تعيين الحدود بين شرق الأردن والحجاز، كالتالي: "يبتدئ الحد بين الحجاز وشرق الأردن من نقطة تقاطع خط طول ٣٨ شرقا، ويتوازى مم خط العرض عند ٢٩ درجة والدقيقة ٣٥، ومِن ثَمَّ يسير في خط مستقيم حتى نقطة على خط سكة حديد الحجاز على بعد ميلين جنوبي المدورة، ويسير من هذه النقطة في خط مستقيم

إلى نقطة على خليج العقبة تبعد ميلين جنوبي العقبة"[٣٧].

ويبدو أنَّ الملك عبد العزيز أل سعود كان له موقفًا آخر من التصور البريطاني لمسألة الحدود الأردنية– الحجازية، الَّذي ظهر واضحًا من البرقية التي أرسلها بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٧م، ردًا على رسالة جلبرت كلايتون"[٣٨]، الَّذي أكد مِن خلالها عمق العلاقات بين نجد والحكومة البريطانية، لكنه أبدى تحفظه على التصور البريطاني للحدود، ومطالبًا بتأجيل تسويتها مع تأكيد عدم التدخل في شئون مقاطعة العقبة– معان قائلا "**غير أنه نظرًا لرغبتنا الأكيدة في المحافظة على العلاقات الودية القائمة على روابط الصداقة المتينة، نود أن نبدي لفخامتكم رغبتنا في المحافظة على الحالة الحاضرة في مقاطعة معان العقبة، ونعد بألَّا نتدخل في أمر إدارتها حتى تسمح ظروف مناسبة بتسوية هذه المسألة تسوية نهائية**"[٣٩] محاولاً تبرير تأجيله وتحفظه على تسوية معاهدة جدة فيما يتعلق بترسيم الحدود الأردنية– الحجازية بأنَّ هذا التحفظ ليس الهدف منه إثارة الجدال حول ملكية المناطق المتنازع عليها، ولكنَّه يخشى من سلوكيات حكومة شرق الأردن، مُشيرًا إلى أنَّه في حالة موافقته على اقتراح الحكومة البريطانية بشأن تعيين الحدود في الظروف الحالية، قد تستغله حكومة شرق الأردن سلاحًا لانتقادات معادية للحكومة النجدية[٤٠]، لذلك لم يعترف عبد العزيز أل سعود بالمذكرة البريطانية، ورفض التوقيع على مسودة البروتوكول حول حدود شرق الأردن– الحجاز، كما جاء تحفظه أيضا من منطلق أن ترسيم الحدود في المذكرة البريطانية يعتمد على خط عشوائي جدًّا، وليس له علاقة بالخصائص الجغرافية للمنطقة، معللًا ذلك بأن هذا الترسيم عبارة عن ٢ ميل جنوب مدورة، ومِن ثَمَّ تدخل قبائل هذه المنطقة ضمن قبائل الحجاز[٤١].

ويؤكد قائمقام العقبة عباس ميرزا أهمية العقبة ومعان لشرق الأردن من خلال برقية أرسلها للحكومة الأردنية، مشيرًا من خلالها إلى أنَّ بقاء حدود العقبة على حالتها الحاضرة لا يتفق مع مصلحة الأردن للأسباب التالية:

١– أنَّ الحد الطبيعي للعقبة بين الجهة القبلية المعروف من القدم يمتد

حتى موقع رحم الكبيرة على مسيرة ثلاثة أيام، موضحًا بأن هذه المنطقة تسكنها عشيرة العمران التابعة للعقبة منذ زمن بعيد، وهم يرغبون الآن بإعلان تبعيتهم لشرق الأردن.

٢- يوضح ميرزا في برقيته بأنَّ تقسيمات الحدود المتفق عليها في اتفاقية حَدّاء لمدة مؤقتة يمكن دراستها، نظرًا لأن اعتبار الحد الحالي من رأس الخليج على بعد ميلين إلى جنوب بلدة العقبة- حدًا دوليًّا، لا ينطبق مع العقل الذي يتطلب تأمين حدود العقبة الطبيعية لما يعود على الأردن بالكثير من الفوائد الإدارية والاقتصادية(٤٢).

وتنبغي الإشارة إلى أن اتفاقية جدة المبرمة بين الحكومة البريطانية وعبد العزيز أل سعود نصتْ في الفقرة الثامنة منها على سريان هذه المعاهدة لمدة سبع سنوات، تبدأ من ٢٠ مايو ١٩٢٧م، وتنتهي ١٧ سبتمبر ١٩٣٤م، ويبدو أنَّ الملك عبد العزيز أل سعود حاول عدم التمسك بتعهده لكلايتون فيما يتعلق بعدم التدخل في شئون إدارة العقبة معان، وذلك عندما أرسل وزير خارجية السعودية إلى المندوب السامي البريطاني في جدة، مذكرًا إياه بأن المحادثات التي تمت بين الملك عبد العزيز أل سعود وبين جلبرت كلايتون، بشأن اتفاق جدة مايو ١٩٢٧م تناولت رغبة الملك عبد العزيز في التمسك بمنطقة العقبة ومعان(٤٣).

ويحاول الملك عبد العزيز أل سعود إقناع الحكومة البريطانية ببعض الحجج التي تمنحه الأحقية في العقبة – معان، بتقديمه احتجاجًا للحكومة البريطانية يزعم من خلاله بأن الحكومة الحجازية تحتج على بناء موقع عسكري في مدورة، معتبرًا أن ذلك العمل معادٍ ومنافٍ لروح الاتفاقية التي تم التوصل إليها بينه وبين بريطانيا، وأن هذه المواقع العسكرية سوف تؤدي إلى توتر الأوضاع على الحدود في منطقة العقبة- معان(٤٤)، وكان رد الحكومة البريطانية على احتجاجه هذا بعدم وجود مواقع عسكرية في مدورة(٤٥) مع تحذيره بأن التحركات الحجازية على هذه الحدود غير ضروري بالنظر إلى العلاقات الودية بين البلدين، معتبرة أن هذه التحركات من شأنها زيادة التوترات

بين القبائل في تلك المنطقة[٤٦].

ويبدو لنا واضحًا أن الحكومة البريطانية كانت تبحث عن إيجاد حلول دبلوماسية لقضية ترسيم وتعيين حدود شرق الأردن- الحجاز، لذلك كلفت الحكومة البريطانية عام ١٩٣٤م، السير أ. ريان للدخول في مفاوضات،مع السير جلوب في عمان، ونظرًا لتحفظ عبد العزيز أل سعود فيما يتعلق بالحدود الأردنية- الحجازية لم يصل أ. ريان إلى أي نتائج فيما يتعلق بإقناع الحكومة الحجازية بالرؤية البريطانية، لذلك أرسل إلى المفوض السامي كوكس قائلا: "**إني أعتقد أن جلالة الملكة سوف ترحب بإعادة فتح قضايا العقبة ومعان، وبعد تبادل الرؤى مع الكابتن جلوب أدركت أنَّ المفاوضات ما زالت تتعرض دائما لصعوبات بسبب العقبة- معان، باعتبارها قضية سياسية عليا، لذلك قررت أن أناقشها في لندن لاهتمام الحكومة البريطانية بها، وذلك لمناقشة المزاعم الحجازية التي تستند على تفسير آخر ومختلف للحقائق، وهو بأن الوضع القانوني لكل سكان إقليم العقبة- معان بأنهم رعايا حجازيين على الرَّغم من دخولهم في الواقع في شرق الأردن**"[٤٧].

وفي الثالث من أكتوبر ١٩٣٦م، حاول المندوب السامي البريطاني إقناع الملك عبد العزيز أل سعود بالموقف البريطاني تجاه العقبة - معان، موضحًا أن موقف الحكومة البريطانية ثابتًا نحو تأكيدها بأحقية شرق الأردن في العقبة- معان منذ سبتمبر ١٩٢٢م، وأن مجلس العموم البريطاني قد اتخذ قرارًا بأن المنطقة المعروفة بشرق الأردن تتكون من الأراضي التي تقع شرق الخط المرسوم من نقطة تبعد ميلين غرب العقبة الواقعة على خليج العقبة حتى وادي عربة والبحر الميت والنهر وصلته مع نهر اليرموك، ومن هذا المطاف حتى منتصف ذلك النهر حتى الحدود السورية، وأن حكومته كانت تنظر إلى منطقة المكلأ Rood Steat نظرة استراتيجية لبعدها عن الساحل من مدينة العقبة نفسها، موضحًا رؤية حكومته بأهمية تبعية المدينة لشرق الأردن قائلا "**إذا لم تكن المدينة تابعة لشرق الأردن فإن القوات المعادية أو رجال القبائل المعادين الذين بدون ذلك لن يكون لديهم نقطة ملائمة لحشد القوات، سوف**

يجدون أنه من الأسهل في الوقت الحاضر أن يهاجموا أو يغيروا على جنوب شرق الأردن"[٤٨].

وخلال شهر فبراير ١٩٤٦م أبلغ قائد منطقة العقبة قائد منطقة معان بوجود حركة غير اعتيادية على حدود العقبة[٤٩] لأنَّ الأمير عبد العزيز السديري أمير تبوك قد خيم في منطقة الحاج الواقعة بين المدورة وتبوك، وجمع العربان إلى مخيمه البالغ خمسة وأربعين خيمة، ويقدم لهم الأموال والطعام، زاعمًا بأنهم موجودون لإصلاح الخط الحجازي للسكة الحديدية، لكنه يثير مخاوفه واعتقاده بأن ذلك حيلة يقصد بها الملك عبد العزيز أل سعود فرض الأمر الواقع بأن معان والعقبة تسكنها قبائل حجازية، ومن ثم يطالب بضم العقبة ومعان إلى السعودية[٥٠]. لذلك يرى قائد منطقة العقبة أنَّه من المحتمل أن تكون النوايا غير حسنة لشرق الأردن[٥١]، كما علم قائد الجيش العربي بوجود مجموعة من المهندسين الأمريكيين متمركزين عند قرية أم الأوعال يقصدون هندسة خط حديد[٥٢].

ونظرًا لشك الحكومة الأردنية في نوايا الملك عبد العزيز أل سعود أرسلت برقية إلى المعتمد البريطاني لمعرفة أسباب التواجد المكثف للعربان الحجازيين في منطقتي الحاج، وأم الأوغال على الحدود الجنوبية للعقبة، والغرض من إرسال الملك عبد العزيز أل سعود لبعض المهندسين الأمريكيين إلى هذه المنطقة[٥٣]، لذلك حاولت الحكومة البريطانية أن تستعلم من الحكومة السعودية عن الغرض من وجود الأمير عبد العزيز السديري في منطقتي الحاج وقرية أم الأوعال على الحدود الجنوبية للأردن، ويبدو أنَّ الرد كان مستفزًا للجيش العربي الأردني، الَّذي أشار رئيس أركانه بالقول "**إنَّ القضية أصبحت سياسية أكثر من كونها حوادث حدود**" تاركًا الأمر لحكومته لاتخاذ قرارًا بشأن ذلك[٥٤].

وفي الثالث والعشرين من مايو ١٩٥٦م أرسلت الخارجية البريطانية إلى السير ريان في جدة بضرورة إبلاغ الحكومتين السعودية والأردنية بأنه ليس من المفيد التعامل مع حوادث الاعتداءات المتكررة بين الطرفين عن طريق

الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة من خلال القنوات الدبلوماسية، لذلك اقترح ريان على الحكومتين بضرورة ترك أسلوب الاحتجاجات، وأن يبذلوا جهدهم في المقابل لتأمين تعاون مشترك بين سلطات الحدود على كلا الجانبين، وأنَّ الحكومة البريطانية سوف ترحب بأي إجراءات تتخذها الحكومة السعودية من أجل تأكيد تعاون ودي من سلطات شرق الأردن من أجل تجنب الحوادث بين الطرفين(٥٥). وفي هذا السياق يؤكد عبد العزيز أل سعود للحكومة البريطانية أنَّه عندما يصبح من الضروري الوصول إلى تسوية نهائية فإنَّ بريطانيا سوف تجد الحكومة النجدية مستعدة لأي قرار تعتبره عادلًا(٥٦).

وهكذا استمر عبد العزيز أل سعود متحفظًا على رؤية الحكومة البريطانية التي تعطي شرق الأردن الحق في إلحاق العقبة– معان، واستمرت قضية ترسيم الحدود الأردنية– الحجازية قائمة، حتى تم حسمها بشكل نهائي عندما تم ترسيمها عام ١٩٦٥م.

رابعاً: قضايا اتفاقيات ترسيم الحدود

الحقيقة أن اتفاقيات ترسيم الحدود السياسية بين الأردن والسعودية لم يكن الهدف منها تعيين وترسيم الحدود بين البلدين فقط، بل تضمنت هذه الاتفاقيات في ثنايا نصوصها العديد من القضايا المهمة المتعلقة ببعض الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والَّتي سوف نتناولها بدراسة ما جاء بنصوصها في إطار التحليل النقدي بين النص والتطبيق لمعرفة التغيرات التي طرأت عليها من اتفاقية إلى أخرى، وهي كالتالي:

أ- الهجرات الحجازية إلى شرق الأردن واتفاقية حَدّاء:

كانت ادعاءات الملك عبد العزيز أل سعود بوجود هجرات متتالية من القبائل الحجازية إلى شرق الأردن إحدى القضايا المتعلقة باتفاقيات الحدود وخاصة اتفاقية حَدّاء، تلك القضية التي اختلفت الدوائر البريطانية حول آلية التعامل معها، وخاصة في الشكوك التي انتابت هذه الدوائر في صحتها– والتساؤل الذي يفرض نفسه حول حقيقة هذه المزاعم وأسبابها، وموقف الأمير عبد الله منها، وهل كان موقف الدوائر الأوربية مؤيدًا لتلك المزاعم أم لا؟

الواقع أنَّه على الرَّغم من أن المادة (٨) من اتفاقية حَدّاء نصت على "تتعهد حكومتا نجد وشرقي الأردن بأن يتفقا بكل ما لديهما من الوسائل غير الطرد، واستعمال القوة في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من أحد القطرين إلى الآخر، إلَّا إذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاها. وتتعهد الحكومتان بأن تمتنع عن تقديم الهدايا أيا كان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الأخرى، وبأنْ تنظر بعين السخط إلى كل شخص من رعاياهما يسعى لاستجلاب العشائر والتابعين للحكومة الأخرى، أو تشجعيهم على الانتقال من بلادهم إلى البلاد الأخرى"[٥٧].

ومن الملاحظ أن الأمير عبد الله بن الحسين قد التزم بما جاء في المعاهدة فيما يتعلق بقضية انتقال العشائر بن الدولتين، وقد ذكر أندرو ريان ذلك أن الأمير عبد الله قد أكد لبيرس كوكس بأنه قد قبل بإخلاص لنصائح المسئولين البريطانيين الذين تم تعينهم لضبط التوترات على حدود الدولتين، مؤكدًا ثقته في الكابتن جلوب Globe، [٥٨] لكن الملك عبد العزيز أل سعود بدأ يثير هذه القضية عندما قدم احتجاجًا إلى الحكومة البريطانية، يزعم من خلاله أن هناك ظاهرة بدأت ترصدها الحكومة النجدية، ألا وهي هجرة بعض القبائل الحجازية من نجد إلى شرق الأردن، لذلك طلبت الحكومة البريطانية في ٩ سبتمبر ١٩٣١م من مندوبها السامي في جدة هوب جل Hop Gel تقريرًا حول مزاعم أل سعود بشأن ظاهرة هجرة الحجازيين إلى شرق الأردن[٥٩].

ومن أجل ذلك تناولت الدوائر البريطانية المهتمة بقضايا الحكومتين سلسلة من المراسلات والاتصالات، ففي السابع من نوفمبر ١٩٣١م، أكد المندوب السامي البريطاني في جدة لحكومته أن هذه المزاعم ناتجة عن حملة صحفية سيئة، تنتهجها الحكومة النجدية ضد شرق الأردن، وأنَّ ما جاء من الإيحاءات الواردة والمنشورة في صحيفة أم القرى بشأن مزاعم أل سعود بهجرة رجال القبائل الحجازية إلى شرق الأردن ليس لها أساس من الصحة، وليس هناك حقيقة لهذا الادعاء الذي يتهم حكومة شرق الأردن بإغراء القبائل الحجازية، كمحاولة منها لجذبها للهجرة إليها، مؤكدًا أن ما جاء بمقالات الصحيفة ادعاءات كاذبة [٦٠].

وفي هذا السياق نحاول من خلال مقالات أم القرى تناول هذه المزاعم وموقف الحكومة البريطانية منها:

١- نشرت صحيفة أم القرى في عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٣١م مقالًا بعنوان "نحن والبعض في عمان" استندت فيها إلى مقال لمراسل المقطم في عمان، بأن قصر بغداد في عمان قد أصبح منزلًا يستريح فيه المهاجرون من الحجاز، وأنَّه لا يمر يومًا دون وصول العشرات من الرجال من الحجاز من قبائل "حرب" وجهينة[٦١] والبيلي[٦٢] وعنيزة، ومعهم الكثير من الشيوخ المعروفين، واستندت الصحيفة لمقولة مراسل المقطم بنص "ومعهم أنباء عن دولة الحجاز يدمي لها القلب"[٦٣].

٢- استندت الحكومة النجدية في مزاعمها على أن زيارة رئيس وزراء الأردن إلى معان كان الهدف منها مقابلة مجموعة من المهاجرين الحجازيين، وعاملهم بكرم الضيافة وأغدق عليهم الأموال، وتشير الصحيفة إلى أنَّها لا تريد مناقشة هذه المزاعم من وجهة النظر السياسية، باعتبار أن الحكومتين الأردنية والنجدية مدركتان تمامًا بمحتوى اتفاقية حَدّاء التي تمنع مثل هذا الإغراء للمهاجرين بين البلدين اعتمادًا على المادة (٨) من المعاهدة، وأن الحكومة النجدية ترغب في لفت انتباه الأمير عبد الله في حالة عدم معرفته بهؤلاء الضيوف، ومِن ثَمَّ يعرف الناس أيضًا من هم هؤلاء الضيوف، كما تشير الصحيفة إلى أنه من المستحيل أن يهاجر رجلًا ما من الحجاز إلا إذا كان واحدًا من ثلاث: إمَّا أن يكون كافرًا وملحدًا ومثل هذا الرجل إذا لم يخرج من الحجاز سوف يطرد أو يحكم عليه، أو أنْ يكون رجلًا فاسقا ولا يجد وسيلة لتحقيق مفاسده في ظل الحكومة الحالية، وأنه إذا ارتكب جريمة فسق فإنَّه سوف يحاكم طبقًا للشريعة، ومثل هذا الرجل لا يبقى في الحجاز. أو ربما يكون رجلًا معتادًا على السرقة والنهب، ومثل هذا الرجل لا يمكن أن يقيم في الحجاز أو نجد؛ إذ يكون السيف أقرب إلى

رقبته من حبل الوريد[٦٤].

ويتضح لنا من خلال تحليل ما جاء بالصحيفة من مزاعم وادعاءات أن الحكومة النجدية تذكر الحكومة الأردنية بما جاء في معاهدة حَدّاء في المادة الثامنة منها، وفي الوقت نفسه تحاول أن تنفي الشائعات المتعلقة بنفور هذه القبائل، والهروب من سياسة عبد العزيز أل سعود في شمال الحجاز، مُشيرًا إلى هؤلاء المهاجرين بأنهم إما كفرة ملحدون وإما مجرمون.

لذلك يؤكد المندوب السامي البريطاني لحكومته أن هذه المزاعم كانت ناجمة عن عدة حوادث لم تعلم بها السلطات الأردنية، وهي أن مجموعة من الجنود النجديين الذين لم يتقاضوا رواتبهم من الحكومة النجدية قد انشقوا عن القوات النجدية في وادي سربان، حيث أوفد هؤلاء المنشقون اثنين منهما لطلب الانضمام إلى القوات الموجودة في مدورة إلَّا أن الضابط الموجود فيها رفض ذلك تطبيقًا لاتفاقية حَدّاء[٦٥].

وتجدر الإشارة إلى أن الدوائر البريطانية قد اختلفت حول آلية العمل فيما يتعلق بهذه القضية نظرًا للشائعات التي انتشرت مفادها: أن مجموعة من قبائل الحجاز في شمال المدينة وضابط مسئول عن الجنود النظاميين ارتد هو وجنوده ومعهم بعض قائدي السيارات، وأن هؤلاء عادوا ومعهم أسلحة ومخزون براميل ولوريات إلى الأمير عبد الله[٦٦] ويشير المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن إلى أنَّ ما جاء في صحيفة أم القرى وما انتشر من شائعات بأن العشرات من رجال القبائل الحجازية وشيوخها المعروفين يصلون يوميًّا إلى قصر الأمير في عمان، هي ادعاءات كاذبة، وليس لها أساس على الإطلاق[٦٧].

ويبدو أن قضية هجرة الحجازيين إلى شرق الأردن بدأت تأخذ اتجاهًا آخر، وتم استغلالها إعلاميًّا من الحكومة النجدية، والتي تبنتها صحيفة أم القرى، باعتبارها أهم الصحف الحجازية شبه الرسمية، التي بدأت الهجوم على الأمير عبد الله عندما نشرت مقالا بعنوان "طبيعة رجل بغض النظر عن من هو"، حاولت الصحيفة إقناع قراءها أن العلاقات بين نجد وشرق الأردن هي

في الحقيقة بين نجد وبين الحكومة البريطانية، الذين نحثهم بشكل ملح، لعمل تسوية للشئون محل النزاع والجدل، والذين يعلمون أننا لا ننوي مهاجمة حدود شرق الأردن[٦٨].

ويشير المندوب السامي البريطاني في جدة إلى أن الملك عبد العزيز أل سعود كان لديه قناعة كبيرة بأنَّ هناك شيئًا من الصحة في هذا الادعاء المزعوم بأنَّ قبائله تُغْرَى للهجرة إلى شرق الأردن، وكان وراء ذلك التوجه رئيس وزرائه المكي عبد الله السراج، ومِن ثَمَّ تقدمت الحكومة السعودية باحتجاج يتضمن رغبة عبد العزيز أل سعود في التحقيق في ذلك الأمر، استنادًا إلى نص المادة الثامنة من معاهدة حَدّاء[٦٩].

أما عن موقف الحكومة البريطانية فقد عبرت عن موقفها من خلال دوائرها السياسية في المنطقة بأن الحملة الصحفية السيئة التي تبنتها تلك الصحيفة تعرقل الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، كما يرى المندوب السامي البريطاني في جدة حسب رؤيته بأن المقالة الأولى ذات ذوق سيء للغاية وتحاول الوقيعة بين الطرفين، والمقالة الثانية تتعمد الإساءة إلى شخص رجل دولة مثل الأمير عبد الله وتكلفة العناية بالرد.

وقد أشار فيلبي Philippe[٧٠]، من خلال رسالته إلى هوب جيل، إلى أنَّ كاتب المقالتين هو الشيخ يوسف ياسين[٧١]، وأن فؤاد الخطيب[٧٢] كان لديه العلم بنشر هذه المقالات، لكنَّه رفض تحمل مسئولية إبلاغ الحكومة البريطانية قبل نشرها، مشيرًا إلى أنَّه قد حاول الضغط على كاتب هذه المقالات عن طريق شقيقه، وأنَّه استجاب عندما رفض بعد ذلك طلب من الملك عبد العزيز أل سعود بكتابة مقالات أخرى في هذا الشأن لنشرها في الصحف الأوربية، ويؤكد المندوب السامي البريطاني في جدة لحكومته أنَّ هذه الحملة الصحفية ربما جاءت حسب اعتقاده بأن هذه المقالات يمكن فقط اعتبارها بأنَّها أُومئ إليها رسميًّا فإنّ حكومة الحجاز – نجد ربما تقدم عذرًا لها لتبني اتجاها مماثلًا فيما يخص النشر في الصحافتين الفلسطينية والشرق أردنية[٧٣].

ومن جانبه لفت الأمير عبد الله بن الحسين أنظار القائم بأعمال المندوب

السامي في عمان أم. أيه . يانج M.E.Yang بالمقالة التي نشرتها صحيفة أم القرى بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٣١م، كما أنكر مسئوليته عما نشر في صحيفة المقطم عن هجرة الحجازيين إلى شرق الأردن، وأنَّ ما جاء بها منافٍ للحقيقة، وأبدى اعتراضه بشدة على الانتقادات غير المسئولة التي وجهت له من صحيفة ذات طابع رسمي للحكومة الحجازية مُطالبًا الحكومة البريطانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين نشر اعتذار له في الصحيفة التي اتهمت حكومته بادعاءات كاذبة بشأن الإغراءات التي تقدمها شرق الأردن لهجرة القبائل الحجازية إليها(٧٤).

وفي السياق نفسه احتج هوب جيل على المقالات المنشورة في أم القرى وأنَّها غير مناسبة، ويشير المندوب السامي في عمان بأنَّ طلب الأمير بنشر اعتذار له في الصحيفة نفسها ليس عمليًّا لكنه طالب حكومته باتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها منع نشر أي مقالات من شأنها أن تصل بالمزاعم النجدية إلى الإضرار بالعلاقات بين الحكومتين، والحيلولة دون وصول القضية إلى مستوى تبادل الاتهامات الصحفية بين البلدين(٧٥). وفِي هذا الإطار يتفق السير ريان Sir A.Rayan مع وجهة نظر السير هوب جل وفي رؤيته بأنَّ مثل تلك المقالات التي نشرتها أم القرى غير مناسبة، مُشيرًا إلى أنَّه كان من الأفضل على الحكومة النجدية مناقشة مزاعمها بشأن هجرة القبائل الحجازية إلى شرق الأردن والإغراءات التي تقدمها لهم حكومة الأمير عبد الله، مع الدوائر السياسية البريطانية وعبر القنوات الدبلوماسية للتحقق منها، لذلك تعتبر هذه المقالات حملة صحفية سيئة، ولا نعتبرها احتجاجًا على هجرة الحجازيين إلى شرق الأردن مضيفًا أنَّها ما زالت تضر العلاقات بين حكومة شرق الأردن- وحكومة الحجاز(٧٦).

وفي حالة ما تأكدت الحكومة البريطانية من الاتهامات الموجهة من حكومة الحجاز – نجد إلى شرق الأردن- أن صحة مزاعمها – فإنَّ مندوبي الدوائر البريطانية في المنطقة، وأبرزهم ريان وهوب جيل ويانج، الذين قدموا تحليلًا سياسيًا لهذه الظاهرة ولأسبابها ودوافع حدوثها إلى ما يلي:

١- إنَّ علاقة الحكومة النجدية بقبائلها علاقة مهزوزة بفضل الأزمة المالية، وبسبب تقلص عدد الحجيج وبسبب الحالة السيئة للعديد من القبائل والعداوة المقنعة لأبناء المدن، والاختلافات المحتملة والمتبادلة في كلا الاتجاهين(٧٧).

٢- يقول ريان إنَّ عبد العزيز أل سعود يعتنق المذهب الوهابي، ويعتبر المسلمين الحجازيين الذين لا يقرون طريقته ويعتنقون مذهبه في التفكير على أنَّهم كفار، ويستند ريان في تحليله هذا إلى مَا نشرته صحيفة أم القرى في مقالاتها، ومَا ذكره الشيخ يوسف ياسين بأن هؤلاء المهاجرين إمَّا أن يكونوا فاسقين أي رافضين اعتناق المذهب الوهابي أو مجرمين، ويستشهد ريان بما ذكرته الصحيفة في خاتمة مقالها الَّذي نشرته بعنوان "نحن والبعض في عمان" بنص "إنَّهم من الأفضل أن يكونوا خارج أراضي الله المقدسة"، ومِن ثَمَّ من وجهة نظر الحكومة البريطانية أنْ كانت هذه المزاعم صحيحة فإنَّ هؤلاء لهم الحق في ترك الأراضي الحجازية نظرًا لاتهامهم بالكفر والإلحاد(٧٨).

ويتضح لنا مما سبق أنَّه على الرغم من أنَّ حكومة شرق الأردن قد التزمت بما جاء في اتفاقية حَدّاء فيما يتعلق بانتقال وهجرة القبائل بين أراضي الحكومتين الأردنية- والحجازية النجدية، إلا أنَّ حكومة الحجاز حاولت أن تبرر للقبائل الحجازية والمجتمع في الحجاز ونجد أنَّ القبائل التي تركت الحجاز كان ورائها الإغراءات المقدمة من حكومة شرق الأردن، حتى لا تظهر الأسباب الحقيقية وراء ادعاءاتها بحدوث هذه الظاهرة، كما أنها تبنت من أجل ذلك حملة صحفية سيئة ضد شرق الأردن، كما اتضح لنا أيضًا رفض الأمير عبد الله الحملة الصحفية التي تبنتها صحيفة أم القرى، نافيًا أن يكون لدى حكومة شرق الأردن أي معلومات عما تدعيه الحكومة النجدية، حيث توافقت رؤيته مع موقف الدوائر البريطانية التي أشارت إلى التزام شرق الأردن بما جاء بمعاهدة حَدّاء، رافضة للحملة الصحفية والادعاءات الحجازية التي من شأنها عرقلة سير العلاقات بين البلدين.

ب-قضية التحصينات والمواقع العسكرية في اتفاقية حَدّاء:

كانت التحصينات والمواقع العسكرية أو ما يطلق عليه المراكز الصحراوية واردة في اتفاقية حَدّاء في المادة الثانية منها[٧٩] فأي حكومة من الحكومتين النجدية والأردنية في حالة رغبتها في بناء تحصينات عسكرية عليها أولًا إخبار الحكومة البريطانية، وعلى الرغم من التزام حكومة شرق الأردن بذلك، فإنَّه على ما يبدو لم تلتزم الحكومة النجدية بذلك، ما دفع رئيس الوزراء الأردني إلى إرسال مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في عمان متضمنة ملاحظات الحكومة الأردنية على التهديدات النجدية للحدود الأردنية، التي تستدعي التدخل من الجانب البريطاني، طبقًا لاتفاقية حَدّاء وهي:

١- الأخوان [٨٠]يجبران عبد العزيز أل سعود على إزالة المخافر العسكرية الموجودة على الحدود العراقية، إذ إنَّ ذلك يمثل تهديدًا ليس فقط للعراق بل للحدود الأردنية أيضًا، كما أنهما يرغمانه على إجبار العشائر التابعة لشرق الأردن والعراق وسوريا المنتشرون بأراضي الجوف ووادي السرحان والوديان المجاورة على اعتناق المذهب الوهابي، وفي حالة رفضهم سوف يؤدي ذلك إلى إباحة أموالهم ودمائهم، ويشير رئيس وزراء شرق الأردن إلى أن عبد العزيز أل سعود يوافقهما فيما يطلبون ويحقق رغباتهم، مؤكدًا ذلك بسياسة المماطلة التي ينتهجها في تطبيق اتفاقية حَدّاء، وإلى مخاوف الحكومة الأردنية من حدوث تعديات للحكومة النجدية على شرق الأردن مطالبًا بإعداد نقاط عسكرية وإقامتها في الجفر وباير والعمري وتأسيس مراكز لاسلكية حتى لا تتعرض الأراضي الأردنية لهجمات مفاجئة[٨١].

والملاحظ أنَّ شرق الأردن استمرت في إرسال العديد من البرقيات إلى الحكومة البريطانية بشأن ضرورة إقامة المواقع والتحصينات العسكرية على حدودها مع الحجاز ونجد، وذلك حتى عام ١٩٣١م[٨٢]، ويبدو أنَّ أل سعود قد قدم احتجاجًا إلى الحكومة البريطانية بشأن معرفته عن نوايا شرق الأردن ببناء تحصينات ومواقع عسكرية على حدود بلاده، ويحاول هوب جيل التأكد من

مزاعمه، ليتأكد بعد ذلك من المندوب السامي البريطاني في عمان، بأن المجلس التشريعي لحكومة شرق الأردن قد اجتمع بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٣١م، إذ أقر المجلس بتمويل بلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لبناء مواقع وتحصينات عسكرية(٨٣).

ويبدو لنا واضحا أن سياسة الحكومة النجدية، اتخذت من صحيفة أم القرى أداة حرب إعلامية تجاه شرق الأردن، تلك الصحيفة التي تناولت قضية الهجرات الحجازية إلى شرق الأردن قد تناولت أيضًا قضية التحصينات والمواقع العسكرية عند ذكرها أن حكومة شرق الأردن، تدعي أن القوات النجدية تتجمع بالقرب من مدورة على الحدود الجنوبية لها، وأنَّ جماعة من قبيلة بني عطية(٨٤) الحجازية تثير التوترات على الحدود، وتعتبر الصحيفة أنَّ هذه الشائعات، تهدف من ورائها حكومة شرق الأردن إيجاد مبرر قوي للخطط التي يقومون بها، ويتم تنفيذها لإقامة قلاع ومواقع عسكرية على الحدود وقطع أي صلة تربط الحجاز ونجد بالدول العربية(٨٥).

وعلى الرَّغم من محاولة الصحيفة نشر ادعاءات شرق الأردن على أنها شائعات، فإنَّ التصرفات الصادرة من الحكومة الحجازية- النجدية تؤكد صحة هذه الادعاءات، واستمرارًا للتهديدات النجدية في منطقة الحاج الواقعة بين مدورة وتبوك(٨٦)، وردًا على رسالة وزير المستعمرات التي يستفهم منها عن مزاعم عبد العزيز أل سعود، يجيب بأن التحصينات والمواقع العسكرية التي تم إقرار المال اللازم من أجل إعادة بنائها هي المدورة وأرزاق وباير، وأنَّ مدورة هي قلعة تركية قديمة تقع على بعد أميال قليلة من حدود شرق الأردن- الحجاز تم إصلاحها واستلمتها قوات الحدود، وبير تقع على بعد ما بين ٤٠ و٥٠ ميلا من الحدود، أمَّا أزراق تقع على بعد عشرين ميلا من الحدود، والاثنين بير وإزراف ما زالوا في مرحلة البناء(٨٧).

ويبدو أن الحكومة الحجازية كانت على علم مسبق بإعادة بناء هذه التحصينات؛ فيشير السير هوب جيل من خلال رسالته إلى وزارة المستعمرات البريطانية إلى تأكيد أنَّه تم أخبار الحكومة الحجازية بهذه التحصينات من

خلال الفقرة B6 في مسوّدة اتفاقية جدة، مؤكدًا أنَّه على الرغم من ذلك فإنَّ وكيل وزارة الخارجية الحجازي يطلب معلومات عن المال الذي تم إقراره في المجلس التشريعي، ويستنتج من ذلك بأنَّه من المحتمل أن الحكومة الحجازية تخشى أن حكومة شرق الأردن سوف تفكر في بناء مواقع إضافية في الأجزاء الأخرى من الحدود(٨٨)، لذلك أثار ذلك مخاوف الحكومة النجدية التي عهدت إلى الأمير عبد العزيز السديري أمير تبوك، بالإعداد للقيام بتحصينات ومواقع عسكرية على الحدود الجنوبية للحجاز(٨٩)؛ في سياق المعاملة بالمثل.

ج- اتفاقية حَدّاء ومحكمة استرداد المنهوبات بين شرق الأردن – نجد:

كانت الغارات المتبادلة بين الحكومتين النجدية والأردنية، وما نتج عنها من عمليات السلب والنهب من جانب القبائل الموجودين على الأراضي الحدودية لهما دافعًا مهمًا في إدراج مادة ضمن اتفاقية حَدّاء ١٩٢٥م، تتعلق بالتحكيم بين الطرفين؛ إذ نَصَّت المادة (٦) من الاتفاقية(٩٠) على إقامة محكمة خاصة بالاتفاق بين الحكومتين للنظر في الادعاءات الخاصة بالغارات على الحدود، وما ترتب عليها، وتحديد المسئولين عنها وتقدير الخسائر والأضرار الناتجة عنها، التي أقرتها حكومة شرق الأردن في المواد ٢، ٣، ٤ من قرار مجلس النظار رقم ١٩١ بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٦م(٩١).

لذلك اجتمعت المحكمة في يوم ٤ فبراير ١٩٢٧م بعد موافقة الحكومتين الأردنية والنجدية على تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية، وتشكلت لجنة التحكيم فيما يتعلق بوفد حكومة شرق الأردن برئاسة حاكم معان الإداري، وعضوية كلٍّ من رئيس أركان حرب الجيش العربي ومدير العشائر(٩٢)، أمَّا لجنة الوفد النجدي فتكونت من محمد العلي رئيسًا وعضوية كلٍّ من عبد الله المركبي، مسند ابن فليح، سليمان العتيق، على أنْ يكون السير ردنج رئيس المعتمدين محكمًا ومندوبًا عن الحكومة البريطانية لحضور جلسات المحكمة(٩٣).

يبدو أنَّ الطرفين الأردني والنجدي قد اختلفا في مناقشة عما إذا كان يجب للمحكمة أن تنظر فقط الدعاوى الناتجة عن غارات حدثت منذ توقيع

اتفاقية حَدّاء أو قبل ذلك ببعض الوقت، وإذا كان الأمر كذلك فأي تاريخ يجب اتخاذه بصفته نقطةَ البداية، لذلك ألح مندوبا شرق الأردن على أن الغارات التي حدثت منذ توقيع اتفاقية حَدّاء فقط هي التي يجب وضعها في الاعتبار، بينما اقترح الوفد النجدي أن يكون بداية مناقشة الغارات منذ سقوط الجوف ١٩٢١م، وفي النهاية اتفق وفدي الحكومتين على أن تبدأ مناقشة قضية الغارات منذ سقوط الجوف في يوليو ١٩٢١م(٩٤). ويشير السير رودنج Roding في برقية لسكرتير مكتب الحكومة البريطانية في القدس إلى هذا الاختلاف حول تحديد نقطة البداية والتاريخ المحدد لمناقشة قضية الغارات، مشيرا إلى أنَّه كان من الواضح أن كل طرف يرغب في اختيار التاريخ الذي يعتقد أنه سيكون في صالحه، ويرى أنَّ اتفاقية حَدّاء رغم وجود شيء محدد فيها عن هذه المسألة فإنَّها كانت تتوقع أن المحكمة يجب تأسيسها للتعامل مع غارات مستقبلية فقط، وأنَّه كان يتمنى أن يلتزم الوفدان بذلك(٩٥).

وفي هذا السياق تحاول حكومة شرق الأردن إقناع الحكومة البريطانية بضرورة عدم تقديم مطالب حكومة شرق الأردن، التي أرسلت إلى المندوب السامي البريطاني قبل تقديم الوفد النجدي لمطالبهم(٩٦)، وربما كان الدافع وراء طلب حكومة شرق الأردن هي الشكوك في نوايا الوفد النجدي، في الحرص على سير أعمال المحكمة، وفي التاسع من شهر يوليو ١٩٢٦م، أرسلت حكومة شرق الأردن بيانًا إلى مندوبيها بالنقاط التي يجب أن تدور حولها المفاوضات في المحكمة مع إضافة ما يرونه مناسبًا وضروري المطالبة به(٩٧)، ومن الملاحظ أن وفد الحكومة النجدية كان دائم المماطلة في التفاوض، لذلك طلب الوفد النجدي تقريرًا من إيه. إتش. وب E.H.Web رئيس المحكمة، إذ كتب رئيس المحكمة تقريرًا للحكومة البريطانية جاء فيه:

١- نظرًا لتصرفات وأفعال المندوبين النجديين انفضت المحكمة سواء بشكل نهائي أو مؤقت وهذا يعتمد على القرار الذي سوف يأخذه ملك الحجاز عبد العزيز أل سعود بعد قراءة تقرير رئيس المحكمة الذي أرسل إليه عن طريق المندوب السامي البريطاني في جدة.

٢- يبدو أنَّ الوفد النجدي لم يستطع اتخاذ قراره إلا بعد معرفة رؤية الملك عبد العزيز أل سعود، لذلك يذكر المندوب السامي في فلسطين أنَّ المحكمة لا يمكنها الوصول إلى نتائج مرضية إلَّا إذا تم الاستماع إلى المزاعم المتنافسة للشيوخ النجديين والشرق أردنيين في الوقت نفسه، ومِن ثَمَّ يمكن للمحكمة أن تصل إلى توازن عادل بينهم.

٣- اقترح رئيس المحكمة إعطاء السلطات النجدية وقتًا كافيا لتقييم المزاعم الأردنية، وفي حالة ما إذا قرر الملك عبد العزيز أل سعود بعد التفكير والتقييم للمطالب الشرق أردنية، ويسمح لمندوبيه بالعودة، فإن المحكمة يمكن أن تستأنف عملها في أغسطس القادم بشرط أن يلتزم عبد العزيز أل سعود بالإجراءات شبه القانونية التي تسنها المحكمة، ومِن ثَمَّ يمكن دراسة مقترحاته الخاصة لعمل وسيلة بديلة لتكوين جدال بين المحاكم للنظر في الغارات عبر الحدود النجدية(٩٨).

والملاحظ أن اتجاه المحكمة قد توقف للمرة الثانية، وبشكل غير محدد قبل الوصول إلى أي قرار، إذ يرى جي. إيه شوتبرج G. E.Shotobrg أحد مندوبي الحكومة البريطانية في فلسطين أنَّه للمرة الثانية تنفض المحكمة بسبب الاتجاه غير المعتدل الذي عبر عنه الوفد النجدي(٩٩)، ويحاول وكيل حاكم معان الإداري أن يوضح لحكومة شرق الأردن التزام الوفد الأردني بضرورة استكمال المفاوضات في المحكمة، مشيرًا إلى إنه عندما بدأ مباشرة نظر الدعاوى والمقررات تفاجأوا باعتذار ممثلي الحكومة النجدية، ومطالبتهم بتأجيل الجلسة حتى يحصلوا على تفويض من ملك الحجاز عبد العزيز أل سعود(١٠٠)، وبمبدأ المعاملة بالمثل طلب الوفد الأردني من حكومته أن ترسل له الادعاءات التي قدمت مؤخرًا من قبل ممثلي حكومة نجد لدراستها من قبل لجنة شكلتها الحكومة الأردنية في عمان(١٠١).

واستمرارًا للمشاورات بين الوفد النجدي والحكومة النجدية تم تأجيل المحكمة لحين استصدار تعليمات من الملك عبد العزيز أل سعود لدخولهم في المحكمة الخاصة برؤية قضايا منهوبات نجد ليتمكنوا من القيام بأعمالهم التي

أوفدوا من أجلها[١٠٢]، لذلك تدخل القنصل البريطاني في جدة لدى عبد العزيز أل سعود لتغيير التعليمات التي سيعطيها للوفد النجدي[١٠٣]. وعلى الجانب الآخر بدأ الوفد الأردني بتقديم طلباته إلى العشائر الأردنية بتقديم جداول منهوباتها[١٠٤].

وفي الثامن عشر من أغسطس ١٩٢٩م أرسل الملك عبد العزيز أل سعود إلى رئيس الوفد النجدي الشيخ عبد العزيز بن زيد بالدخول في المفاوضات مع الوفد الأردني، وبضرورة تقديم كل الكشوف المفصلة بالمنهوبات النجدية، وبشرط أن يكون عدد الوفد النجدي مساويًا لعدد الوفد الأردني[١٠٥].

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي لحكومة شرق الأردن المكلف بمباشرة محكمة المنهوبات المشكلة بناء على المادة السادسة في اتفاقية حَدّاء، قد اجتمع وقرر في البند الحادي عشر من جلسته الخامسة عشر المنعقدة في عمان بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٢٦م، ووضع الآليات والمبادئ والأسس التي يتم من خلالها استرداد منهوبات شرق الأردن من الحكومة النجدية والتي نجملها فيما يلي:

١- تأليف لجنة في معان من وكيل حاكمها ومدير العشائر وقائد المنطقة العسكرية لتقدير المنهوبات التي تطلبها عشائر شرق الأردن من عشائر نجد، كما ينبغي على هذه اللجنة أن تنظم جدولين توضح في أولهما جميع الأموال المنهوبة من قبل عشائر نجد، قبل معاهدة حَدّاء، والثاني جميع الأموال المنهوبة بعد التوقيع على تلك المعاهدة، كما ينبغي على حاكم عمان والكرك تقديم الجداول المدون بها المنهوبات إلى لجنة معان، وعليهما تسجيل كل المنهوبات العائدة للعشائر التابعة لمقاطعتهما.

٢- تتألف لجنة تقدير المنهوبات من عشائر نجد من الأعضاء الذين تم انتخابهم من المجلس التنفيذي وهم: رشيد باشا المدفعي ومرزوق بك التخيمي، وقائد الدرك في منطقة معان، مع تكليف هذه اللجنة بجمع

المطالب المقدمة إليها من قبائل شرق الأردن وعشائرها، وتدرسها جيدًا وتلخصها وتقدم للمحكمة بناءً على المادة السادسة من اتفاقية حَدّاء، بشرط أن تُنْظَر المنهوبات على مرحلتين الأولى: المنهوبات قبل المعاهدة، والثانية المنهوبات بعد المعاهدة، مع الاهتمام والتركيز على المنهوبات المأخوذة بعد المعاهدة[١٠٦].

٣- اقترحت حكومة شرق الأردن أن يتولى المستر ريدنج رئاسة الوفد الأردني اعتمادًا على الفقرة (أ) التي تنص على أن تعهد الرئاسة إلى آخر من غير الممثلين، لكن المستر كبرايد Cbride اعترض استنادًا إلى معلوماته على اعتراض رئيس المعتمدين البريطانيين على أن يكون رئيس المحكمة من قبل أحد موظفي ديوان الاعتماد البريطاني، مع ضرورة عرض ذلك على رئيس اعتماد وعبد العزيز أل سعود، للنظر في المسألة، وخاصة أن المادة السادسة من اتفاقية حَدّاء تنص على وجوب تعيين رئيس المحكمة من قبل الحكومتين المتنازعتين[١٠٧].

وعلى الرغم من أن حكومة شرق الأردن قد وضعت الأسس التي سوف تسير عليها المحكمة بعد توافق الحكومة النجدية، فإنَّ حدوث بعض العراقيل أدت إلى انفضاض المحكمة، تلك الحوادث التي تفسر في سياق تعطيل المحكمة التي سوف تطالب برد المنهوبات من الجانبين ومعاقبة المسئولين عن ذلك، فعلى الجانب الحجازي قامت مجموعة من الرولة بالإغارة على قبيلة الحويطات في باير وقتلت شخصًا منهم[١٠٨]. أمَّا من جانب شرق الأردن قام ستة عشر شخصًا من عشيرة الشيخ حمد بن جازي، واعتدوا على الجنود الموجودين في معان، بهدف إحداث الفوضى في المنطقة، وذلك لعرقلة مساعي محكمة المنهوبات[١٠٩]، لذلك طلب وكيل حاكم معان القبض على الشيخ حمد بن جازي لتأمين الحصول على منهوبات عشائر نجد من معان[١١٠].

ونظرًا لأن الوفد النجدي كان مؤلفًا من ثلاثة أشخاص ليس لديهم أي دراسة بأصول المحاكمات والمناظرات، أدى إلى أن تكون اجتماعات المحكمة عقيمة، ولم يتم التوصل إلى أي حلول على أي مادة من المواد الموضوعة في

البحث والنقاش، الأمر الذي دفع المستر ريدنج رئيس المحكمة إلى فضها لأجل غير معلوم[١١١].

على الرغم من الصعوبات التي أدت إلى إعاقة سير المحكمة في معان، تم استئنافها في محكمة أريحا التي عقدت في ٣ فبراير ١٩٢٧م، وكلَّفتْ حكومةُ شرق الأردن كلًّا من السيد أديب الكايد ورفيقان باشا المجالي ممثلين عن حكومة شرق الأردن في هذه المحكمة[١١٢]، الَّتي حرصت على انعقاد وسيرة المحكمة، لكن استمرارا لسياسة إضاعة الوقت والمماطلة أصر الوفد النجدي على أن يكون النظر في القضايا من بداية سقوط الجوف بيدهم[١١٣]، ومع ذلك وافق الوفد الأردني على أن يكون النظر منذ بداية سقوط الجوف.

ويبدو أن الوفد النجدي كان لديه تعليمات محددة من قبل عبد العزيز أل سعود وحكومته، وهي مناقشة المنهوبات النجدية فقط، حيث يتضح لنا ذلك من رفض الوفد النجدي مناقشة مطالب الوفد الأردني بشأن المنهوبات من شرق الأردن، وبأنَّهم غير معترفين بأنَّ الحكومة النجدية مدعى عليها من قبل شرق الأردن، لذلك اقترح مندوبا شرق الأردن مناقشة مطالب الوفد النجدي دون أن تنفذ لحين استئذان الوفد النجدي لحكومته بمناقشة مطالب شرق الأردن[١١٤].

وكان رد حكومة شرق الأردن، أنَّها تقبل بإجراء المفاوضات التي نهبت منذ تاريخ سقوط الجوف في يوليو ١٩٢١م، مع ضرورة النظر في مطالب شرق الأردن من قبل المحكمة، كما نصت على ذلك اتفاقية حَدّاء، وأن العقبة ومعان أُلْحقتا بشرقِ الأردن منذ يونية ١٩٢٥م مع الإشارة إلى أن المحكمة لا يمكنها الموافقة على إعطاء أي حكم أو قرار لا يستند إلى مطالب نجد وشرق الأردن[١١٥].

ويبدو أن تمسك كل طرف من أطراف الحكومتين المتنازعتين برؤيته أدى إلى أن تستغرق المحكمة وقتًا طويلًا دون أن تخرج بنتائج وأحكام ملموسة، فيما يتعلق بالمنهوبات بين الطرفين، ومِن ثَمَّ كانت النتيجة هي فشل المحكمة في إصدار أحكام بين الطرفين، في كل من محكمتي معان وأريحا.

وعلى الرغم من سياسة المماطلة وإهدار الوقت الذي انتهجتها الحكومة

النجدية، باعتبار أن هذه السياسة في التعامل مع وفد حكومة شرق الأردن كانت السبب الرئيس في إخفاق المحكمة، فإنَّ عبد العزيز أل سعود حاول إقناع الحكومة البريطانية بأنَّ الغارات ما زالت مستمرة من جانب شرق الأردن ضد الرعايا النجديين. وبأن المحكمة السابقة المتعلقة بتسوية الخلافات الناجمة عن الغارات، والمنهوبات بين الطرفين قد أخفقت بسبب السياسة التي انتهجتها الحكومة الأردنية، لذلك أخبر جلبرت كلايتون بأن يترك الصراع لعدالة الحكومة البريطانية(١١٦).

د- الغارات المتبادلة من اتفاقية حَدّاء حتى اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ١٩٣٣م

على الرغم من أن اتفاقية حَدّاء الموقعة بين الجانبين النجدي والبريطاني بالنيابة عن حكومة شرق الأردن تضمنت العديد من المواد المهمة التي تتعلق بالغارات المتبادلة بين الجانبين في المادة (٣) و (٤) و(٥) من معاهدة حَدّاء(١١٧). إذ أكدت معاهدة حَدّاء ضرورة التفاهم بين أطراف الحكومتين المتنازعتين فيما يتعلق بالمشكلات التي تقع عند الأراضي الحدودية وضرورة تعاون الجانبين مع السلطات البريطانية، وأن تخضع كل عشيرة، تتمتع بحقوق الرعي أو السكن وتخضع للقوانين الداخلية في حدود أراضي الدولة الأخرى، مع الاعتراف بأن حالات الإغارة والغزو من قبل عشائر أحد الجانبين على أراضي الجانب الآخر يُعد غزوا واعتداء يجب تقديم مرتكبيه للعقاب، وأن رئيس العشيرة المعتدية هو المسئول.

ويبدو أن عشائر الجانبين قد ضربت بما جاء في الاتفاقية عرض الحائط، ولم تكترث بعواقب ذلك على الطرفين، إذ شهدت الفترة من اتفاقية حَدّاء ١٩٢٥م إلى اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ١٩٣٣م أشد الإغارات وأكثرها قسوة وضراوة، والتساؤل الذي يفرض نفسه ما الأسباب التي أدت بالقبائل على الأراضي الحدودية إلى الإغارات المتبادلة مرة أخرى؟

١- فشل محكمتي معان وأريحا في تسوية النزاع بين الطرفين فيما يتعلق بالمنهوبات التي ترتبت على الغارات المتبادلة بين الطرفين، بسبب

تمسك كل طرف من أطراف النزاع برؤيته التي يراها في صالحه، ومِن ثَمَّ استغرقتا وقتًا طويلًا دون الوصول إلى أي نتائج، وفشلهما في إصدار أحكام لتسوية المشاكل العالقة بين الجانبين(١١٨).

٢- الاحتجاجات المتزايدة من جانب عبد العزيز أل سعود على بناء المواقع والتحصينات العسكرية على الحدود بين البلدين معتبرًا ذلك العمل معاديًا للاتفاق بين الحكومتين، ومِن ثَمَّ ما يترتب على إنشاء هذه المواقع من إحداث التوتر، وتعزيز الممشاعر السيئة بين القبائل، ومن ثم يؤدي ذلك في النهاية إلى الغارات المتبادلة(١١٩).

٣- الحملة الصحفية السيئة التي انتهجتها الحكومة النجدية ضد حكومة شرق الأردن وقبائلها والتي تبنتها صحيفة أم القرى باعتبارها الصحيفة شبه الرسمية للحجاز ونجد، الأمر الذي أدى إلى إثارة التوترات من جديد بين الحكومتين، وقبائلهما وعشائرهما بسبب مزاعم حكومة نجد – الحجاز بأنَّ هناك هجرات متتالية ومتزايدة من القبائل الحجازية التي شرق الأردن(١٢٠).

٤- سيطرة الأخوين على سياسة الحكومة النجدية، وتدخلهم في شئون عشائر شرق الأردن لإجبارهم على اعتناق المذهب الوهابي، وخاصة عشائر أراضي الجوف ووادي السرحان (١٢١)والصوان والوديان المجاورة لحدود شرقي الأردن واستباحة أموالهم ودمائهم في حالة رفضهم ذلك(١٢٢). كل هذه الأسباب كانت مبررًا قويًّا لتجدد الغارات بقسوة وما ترتب عليها من عمليات السلب والنهب بين الطرفين.

٥- عدم احترام حكومة نجد لاتفاقية حَدّاء، وذلك عندما بدأت بفرض الضرائب على عشائر شرق الأردن الذين ينتقلون للرعي في وادي السرحان تحت مسمى الذكاة، وفي الوقت نفسه يتعرضون لهجمات متعددة من قبائل نجد، والاعتداءات المتكررة من عربان نجد على عربان شرق الأردن، وخاصة حادثة الاعتداء على حتمل بن زين(١٢٣).

الواقع أن الأراضي الحدودية بين شرقي الأردن – الحجاز ونجد قد

شهدت العديد من الغارات المتبادلة بين الطرفين، والَّتي مرت بمرحلتين مهمتين: المرحلـة الأولـى: وتمتـد مـن ١٩٢٢-١٩٢٥م، وانتهـت هـذه المرحلـة بتوقيـع معاهدة حَدّاء بـين الحكـومتين، والمرحلـة الثانيـة تتنـاول الغـارات مـن ١٩٢٦-١٩٣٣م، وانتهـت باتفاقيـة الصـداقة وحسـن الجـوار، وفـي هـذا الإطـار تطـرح الدراسـة تسـاؤلًا مهمًـا، وهـو هل اتخذت هذه الغارات الطابع الرسمي أم الطابع القبلي؟ وما موقف الحكومتين المتنازعتين منها؟ وهل أدت الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين إلى الحد من هذه الغارات؟ وما الموقف البريطاني منها؟

أ- الغارات المتبادلة بين عامي ١٩٢٢-١٩٢٥م

الواقع أن ضم عبد العزيز أل سعود لحائل وسيطرته على الجوف ووادي السرحان، كان له أثرٌ مهمٌ في الاحتكاك الحدودي بين الطرفين، ومِن ثَمَّ بدأت الحكومتين في تبادل الاتهامات بالغارات المتبادلة بينهما، حيث قامت قبيلة بني صخر بالإغارة على منطقة تابعة لأراضي نجد وقتل فيها ابن شيردان واثنين من رفاقه، كما قامت القبائل النجدية بالإغارة على قريتين لبني صخر هما أم العمد والطنيب، ونظرًا لاحتجاج شرق الأردن لدى المندوب السامي البريطاني بيرس كوكس بالاستفهام من عبد العزيز أل سعود عما حدث من الغارات في أغسطس ١٩٢٢م.

وكان رد عبد العزيز أل سعود على غارات القبائل النجدية التي حدثت ردًا على غارات مماثلة لبني صخر ضد الرعايا النجديين في شمار وعنيزة وحرب وحاتم، وفي الوقت نفسه يتعهد عبد العزيز أل سعود بالحيلولة دون حدوث هذه الغارات، بإرساله مبعوثين من حكومة نجد إلى أمير حائل حتى يشرحوا له أنَّ كان من الضروري تحذير كل القبائل النجدية الحدودية، ومنعهم من الاحتكاك ببني صخر، واحترام حدود شرق الأردن، مشيرًا إلى أنَّه منذ ذلك لا توجد غارة واحدة على الإطلاق نفذتها القبائل النجدية بعد الإجراءات التحذيرية التي اتخذتها حكومة نجد، ويحاول عبد العزيز أل سعود أن يطالب حكومة شرق الأردن عبر الدوائر البريطانية استعادة الملكية المنهوبة وتعويضات للمقتولين، معتبرًا أن صمت حكومة شرق الأردن على ذلك سوف

يمهد الطريق للغارات والغارات المضادة، ومِن شأنها أيضا توتر الموقف الَّذي ينشأ عنه حب للثأر بين القبائل القاطنة على حدود الدولتين، وفي هذا السياق يحاول عبد العزيز أل سعود الربط بين ضرورة انسحاب قوات شرق الأردن من قرية الليث[١٢٤]، والقرى الموجودة في وادي السرحان، ووقف تلك الغارات، ويتضح لنا من خلال ذلك مدى السياسة المتناقضة التي ينتهجها عبد العزيز أل سعود في التعامل مع قضية الغارات المتبادلة[١٢٥]، على أي حال كانت هذه الأسباب وتلك الحوادث سببًا ومبررًا قويًّا لتجدد الغارات وبقسوة شديدة، وما ترتب عليها من السلب والنهب.

واللافت للنظر أنَّ الادعاءات والاتهامات بين الحكومتين منذ اتفاقية حَدّاء، إذ توالت البرقيات إلى السلطات البريطانية من جانب الحكومة النجدية التي كانت تبرر ما تقوم به عشائر شرق الأردن، ويحاول أل سعود في إحدى برقياته أن ما قام به أمير الجوف كان ردًا طبيعيًا على هجوم وإغارات بني صخر على عشائر نجد[١٢٦]. مشيرًا إلى ضرورة تأكيد حكومة شرق الأردن بأن مثل هذه الحوادث تثير القبائل النجدية، ومِن ثَمَّ يحاولون الثأر والانتقام من عشائر شرق الأردن وتكون النتيجة الحتمية هي إثارة التوترات بين الجانبين[١٢٧].

وفي برقية أخرى يحاول المندوب السامي البريطاني في جدة التأكد من مزاعم الحكومة النجدية بالغارات التي تقوم بها شرق الأردن، وهي ثلاث غارات قامت بها الحويطات في الفترة من ٢٤ يوليو حتى ١٣ أغسطس، إذ قامت الحويطات بالإغارة على عشيرة الشرارات التابعة للحكومة النجدية، كما قامت الحويطات أيضًا بالإغارة على ضواحي الجوف[١٢٨].

ويبدو لنا واضحًا أنَّ ما قامت به عشائر شرق الأردن كان ردًا طبيعيًّا على غارات الأخوين على العشائر الأردنية المنتشرة في أراضي الجوف والاعتداء عليهم لرفضهم اعتناق المذهب الوهابي، وما فعلوه بالتمثيل بجثة حتمل بن زيد وولده[١٢٩]. وبلا شك أنَّ الغارات المتبادلة بين الطرفين لم تنتهِ، لكن تؤكد كل التقارير البريطانية أن العشائر النجدية كانت تقوم بالإغارات على

حدود شرق الأردن، والَّتي كان من أشهرها الغارة التي قامت بها القبائل النجدية على قبيلة الحويطات [١٣٠]وبني عطية في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٣١م[١٣١].

واقترحت الدوائر البريطانية في الشرق اتخاذ إجراءات من شأنها تسوية المزاعم الخاصة بالغارات التي قام بها الطرفان منذ أغسطس ١٩٣٠م حتى يناير ١٩٣١م، إذ اقترح الكولونيل كوكس ضرورة العمل على كتابة بنود في الاتفاقيات المستقبلية تسمح باستسلام مجرمي الغارات، لأنَّ في حالة العمل بها الآن سوف تلتزم بها حكومة شرق الأردن بينما عبد العزيز أل سعود لم يتقيد بها، مع ضرورة تسجيل كل الغارات التي قامت بها قبائل نجد ضد شرق الأردن عن طريق تقديم الاحتجاجات إلى الحكومة الحجازية، لأنَّ عدم فعل ذلك سيجعل شرق الأردن في موقف ضعيف، مع تسجيل قوائم بكل ممتلكات شرق الأردن التي نهبت من قبل عشائر نجد[١٣٢]، والملاحظ أنَّ الغارات قد استمرت على حدود البلدين حتى تم عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين الطرفين المتنازعين.

ب-الغارات في معاهدة الصداقة وحسن الجوار ١٩٣٣م

وقِّعَتْ معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين إمارة شرق الأردن والمملكة العربية السعودية بهدف تسوية النزاعات والمشكلات القائمة بين البلدين؛ إذ تضمنت المواد (٢)، (٣)، (٤)، (٥) الإجراءات الخاصة بوقف الغارات المتبادلة بين الطرفين، وهي كالتالي:

١- ينبغي على الحكومتين الأردنية والسعودية أن يحافظا على العلاقات بينهما وعدم الموافقة على أن تكون أراضي طرف قاعدة لأعمال الغزو على الطرف الآخر، وعلى الطرفين اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والتدابير التي من شأنها منع الأشخاص الذين يقومون بالتحركات غير القانونية (الغزوات).

٢- يجب على الحكومتين تعيين مأمورين، تكون مهمتهم في المناطق الحدودية تنظيم التعاون بين الدولتين، واتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام

بتطبيق أحكام هذه المعاهدة، وعليهم أيضا مهمة تسوية المشكلات التي تنشأ بين العشائر وعلى حدود الدولتين من وقت لآخر، وعليهم تبادل المعلومات الخاصة بوقف الغارات على الأراضي الحدودية لبلديهما.

٣- على السلطات المنوط بها تنظيم الأمن بين البلدين في حالة ملاحظة مجموعة من الأشخاص المسلحين يحاولون ارتكاب أعمال السلب والنهب والإغارة أو الغزو، والتي من شأنها الإخلال بالأمن على حدود البلدين، وعلى السلطات إنذار إحداهما للأخرى، وفي حالة ما إذا بلغ ذلك للسلطات المختصة بحفظ الأمن على الحدود. وبأن شخص يعمل بالنيابة عنها في حالة وقوع أعمال سلب ونهب أو غزو، يجب عليه إبلاغ الفريق الآخر[١٣٣].

٤- أشارت المعاهدة إلى أنَّه ينبغي على الشخص الذي يصل إليه العلم بأعمال السلب والنهب، اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة المنهوبات بأكملها فور العلم بها، عند القبض على المعتدين في حالة دخولهم للأراضي التي يعمل بها حرسَ حدودٍ.

٥- ومما ورد في هذه الاتفاقية أن على سلطات الطرفين اتخاذ الإجراءات القانونية للمعتدين على حدود كل منهما، ففي حالة ما إن كان المعتدي من القبائل التابعة للبلاد التي دخلوها فيتم محاكمتهم في بلادهم، وإن كانوا من القبائل التابعة لدولة ثالثة فيتم إنذارهم بخروجهم ومغادرة حدود الدولة التي تعدو عليها[١٣٤]، وبهذه المعاهدة وما جاء في نصوصها استطاعت الحكومتين ضبط الحدود فيما بينهما، كما تضمنت المعاهدة ملحقًا إلى المادة السابعة فيها فحواه أنه في كل حالة من حالات إعادة المنهوبات، يجب على المأمور المعين لذلك بموجب المادة الثالثة من المعاهدة، إعطاء الشخص الذي يسلم المنهوبات شهادة رسمية موقعًا عليها منه[١٣٥].

هـ- قضية عبور التجارة وتنقلات القبائل والأفراد بين حدود الدولتين:

الواقع قضية عبور التجارة وتنقلات القبائل والأفراد بين الحدود الأردنية-النجدية كانت من القضايا المطروحة في المفاوضات بين البلدين؛ إذ كانت هذه القضية من بين المطالب التي قدمها الوفد النجدي في مذكرته في مؤتمر الكويت، لذلك تضمنت المطالب تأكيد أنَّ اقتصاد نجد يعتمد على تصدير الإبل والأغنام والجياد إلى سوريا، ومِن ثَمَّ فإن اتصال الحدود النجدية بالحدود السورية أمر ضروري لتأمين التجارة بين البلدين، وأن حكومة نجد لا تسمح باتصال الحدود الأردنية بالعراق حتى لا تعاني تجارتها من المرور في أراضي شرق الأردن، ومن جانبها تعهدت الحكومة البريطانية بتسهيل مرور التجار والتجارة النجدية إلى بلاد الشام، وبالعكس وإعفاء بضائعهم من الرسوم الجمركية[١٣٦]، لذلك حرص البريطانيون عند توقيع معاهدة حَدّاء، على الاهتمام بهذه القضية، التي تناولتها المادة (١٣) من الاتفاقية، ومِن ثَمَّ عالجت تلك الاتفاقية مطلب نجد بالنسبة لتجارتها مع سوريا بنص "تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تضمن حرية المرور في كل حين للتجار من رعايا نجد لقضاء تجارتهم بين نجد وسوريا ذهابًا وإيابًا، وأن يحصل على الإعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها، لجميع الأموال المارة التي تجتاز منطقة الانتداب من مرورها، من نجد إلى سورية أو من سوريا إلى نجد، على أن يخضع التجار وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الجمركي، وأن يكونوا حاملين وثيقة من حكوماتهم تشهد أنَّهم تجار مشروعون، ويشترط أن تتبع القوافل التجارية ذات الأموال المحملة طرقًا معروفة سيتفق عليها فيما بعد للدخول في منطقة الانتداب أو الخروج منه"، إذن منحت الاتفاقية حرية المرور للتجار والتجارة النجدية، مع وضع الإجراءات والآليات التي من شأنها تنظيم عملية المرور فيما عرف بعد ذلك بالممر النجدي إلى سوريا، كما أكدت الاتفاقية التوصيف القانوني لمسمى "تجار"؛ إذ ورد مصطلح "تجار مشروعون" حتى تمنع مرور أي أشخاص بغرض القيام بالغزو والإغارة[١٣٧].

ويبدو أن الحكومة النجدية قد استغلت المفاوضات التي تمت مع

السلطات البريطانية بشأن توقيع اتفاقية جدة للضغط على الحكومة البريطانية، حتى تستطيع إقامة علاقات تجارية مباشرة مع شرق الأردن، لذلك اقترح المعتمد البريطاني على حكومة شرق الأردن أن يكون لها اتفاقيات تجارية مع المملكة العربية السعودية، يشمل الاتجار المباشر أو تجارة الترانزيت، محاولًا تبرير اقتراحه بأن المفاوضات الخاصة باتفاقية جدة أظهرت أنَّه من المحتمل أن تنشأ بعض الصعوبات والتعقيدات في المادة (١٣) من اتفاقية حَدّاء[١٣٨].

ويبدو لنا واضحًا أن حكومة شرق الأردن كان لديها تحفظ في إقامة علاقات تجارية مع السعودية في ظل التوتر المستمر على حدود البلدين، لذلك كان ردها ردًا غير ملموس عندما أبدت شرق الأردن عدم ممانعتها في ذلك بشرط أن يكون التنفيذ بعد التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار[١٣٩].

ونظرًا لأن المادة (١٣) من اتفاقية حَدّاء لم تحدد الطرق التي ينبغي على القوافل التجارية السعودية إتباعها والسير من خلالها، تعرض التجار السعوديين للمعارضة في بعض الأحيان من قوات الجيش العربي، الأمر الذي دفع المعتمد البريطاني بتذكير حكومة شرق الأردن بما جاء ففي المادة (١٣) من المعاهدة، مع تأكيد عدم معارضة التجار السعوديين المتجهين إلى سوريا بوصفهم تجارًا مشروعين ويحملون وثائق من حكوماتهم[١٤٠].

وفي هذا السياق يستفهم قائد الجيش العربي عن ما إذا وقعت الحكومة الأردنية اتفاقًا بشأن تحديد الطرق التي يجب على هؤلاء التجار اتباعها في شرق الأردن تطبيقًا لنص المادة (١٣) من اتفاقية حَدّاء[١٤١]، ويبدو أن حكومة شرق الأردن لم يكن لديها معرفة باتفاق بشأن الطرق المحددة للتجار السعوديين في اتفاقية جدة، لذلك أبدت الحكومة الأردنية موافقتها على الدخول في مفاوضات مع الجانب السعودي لتحديد هذه الطرق رغبة منها في عدم تعرض القوافل التجارية لعمليات اعتداء[١٤٢] مع تأكيد موافقتها على ترك حرية المرور للتجار والرعايا السعوديين بدون أي عراقيل أو اعتراض بشرط أن يحملوا وثائق رسمية من حكوماتهم[١٤٣].

وعن حرية عبور التجارة والتجار السعوديين إلى سوريا عبر الأراضي

الأردنية اتفقت الحكومتان السعودية والأردنية خلال مفاوضات توقيع اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، على أن يتضمن برتوكول التحكيم الملحق بالمعاهدة على المادة (٢) والتي أكدت سريان العمل بالمادة (١٣) من اتفاقية حَدّاء، ومِن ثَمَّ نلاحظ أن الغرض من ذلك هو رغبة الحكومة السعودية بتنفيذ ما جاء في اتفاقية حَدّاء بشأن التجارة وعبورها، ومِن ثَمَّ عدم التعرض لتلك القضية في اتفاقية ١٩٣٣م، على أمل وجود اتفاق مستقبلي يتعلق بتوقيع اتفاقية تجارية بين الحكومتين، إمَّا بالتجارة المباشرة أو بتجارة الترانزيت، استنادا إلى اقتراح الحكومة البريطانية(١٤٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومتين استمرتا في العمل بما جاء في المادة (١٣) من اتفاقية حَدّاء، وما جاء ببروتوكول التحكم مادة (٢)، بأنَّه على الرغم من انتهاء مفعول العمل باتفاقية حَدّاء بزوال الانتداب البريطاني من شرق الأردن، فإنَّها لديها الرغبة الأكيدة في العمل بما جاء في المادة (١٣) من الاتفاقية، لكنها لديها بعض التحفظات حول تطبيق قاعدة المرور الجمركي؛ إذ إنَّ بعض التجار يأتون من سوريا بتجارتهم ويزعمون أنَّهم متوجهون إلى الأراضي السعودية، وبعضهم يصرفون تجارتهم داخل الأراضي الأردنية، وبذلك يتهربون من دفع الرسوم الجمركية داخل الأردن، ويؤدي هذا العمل إلى خسارة الحكومة الأردنية أموال الرسوم الجمركية داخل أراضيها، لذلك اقترحت عمل مراكز جمركية في الرمثا والمفرق والجفور، للتأكد من التجار المتوجهين إلى الأراضي السعودية وإعفائهم من الرسوم الجمركية(١٤٥)، وكان رد الحكومة السعودية في هذا الشأن ردًا إيجابيًّا بضرورة إجراء المفاوضات مع الحكومة الأردنية لترتيب الإجراءات الخاصة بهذا الشأن، مع احتفاظها بتأكيد اعتبار حدودها متصلة بحدود سوريا عبر الممر النجدي استنادً إلى معاهدة حَدّاء(١٤٦).

و- قضية تجنس القبائل الموجودة على الأراضي الحدودية:

يبدو أن إشكالية تجنس القبائل المتاخمة للأراضي الحدودية بين نجد وشرق الأردن بدأت تظهر خطورتها عندما أثارت القبائل الحدودية التوتر عن طريق الغارات والغزو والقيام بعمليات السلب والنهب بين الجانبين، فعندما

ناقشت الدوائر البريطانية في عمان والحجاز، قضية الحكم في الجنسية للقبائل، مع الإشارة إلى أنه من المستحيل أولًا اقتراح أي معيار عملي لتحديد جنسية القبائل الذين يعيشون بعض الوقت على جانب من حدود شرق الأردن، وبعض الوقت على الجانب الآخر للحدود الحجازية.

لكن بيكي بك أحد السياسيين البريطانيين كان له رؤية أخرى حول إمكانية تصنيف العشائر الحدودية عن طريق إرساء معايير لتحديد جنسية هذه القبائل عن طريق إعداد قائمة بالقبائل والقطاعات الجغرافية التي تنتشر فيها، والتنظيمات القبلية التي يندمجون فيها[١٤٧] كما أن تعيين الحدود وترسيمها بين الطرفين المتنازعين كان معيارًا مهمًا في تجنيس القبائل، فعلى سبيل المثال حيث كان وجود عشيرة العمران [١٤٨]التابعة للعقبة منذ القدم، دور مهم في مطالبتها بالتبعية والتجنس بالجنسية الأردنية لوقوع العقبة ومعان ضمن الإطار الحدودي الجنوبي لشرق الأردن[١٤٩].

والحقيقة أن الوفدين الأردني والسعودي لم يصلوا إلى تسوية أو اتفاق بشأن جنسية العشائر، لكن الحكومة الأردنية رأت أن ما تم الاتفاق ولو بشكل مؤقت نافذًا مدة دوام معاهدة الصداقة وحسن الجوار، وأيضًا قابل للتعديل عند انتهاء مدة المعاهدة، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

١- اعتبار أن العشائر ذات التبعية الأردنية تشمل كلا من حويطات الشمال (ابن جازي) والمتضمنة بني صخر، العيسى الدبور من العمران، بني خالد[١٥٠]، الحجايا[١٥١]، بني حسن.
٢- اعتبار أن العشائر ذات الطبيعة السعودية تشمل كلا من حويطات تهامة والقبائل الواقعة إلى جنوبها، وبلي وهيثم وعنزة الحجاز، وشمر نجد، والعمران ما عدا فخذي الدبور والربيعين، وجميع العشائر الواقعة جنوبي هذه العشائر.
٣- أن حكومة شرق الأردن مستعدة للاعتراف باعتبار بني عطية تبعية وجنسية سعودية، ما عدا بعض الأشخاص وعائلاتهم الذين تحتفظ حكومة شرق الأردن باعتبارهم تبعية أردنية[١٥٢] مع رفضها أن تكون

عشيرة الشرارات وجميع أفرادها هم رعايا سعوديين، وأنها تحتفظ بحقها في اعتبار أفراد الشرارات رعايا أردنيين.

٤- أن جميع أفراد قبيلة السرحان يعتبرون رعايا أردنيين ويتم تجنيسهم بالجنسية الأردنية باستثناء الأفراد الذين أصلهم من قبيلة السرحان الأصلية والمقيمون في الأراضي السعودية منذ زمن قديم، وتعتبرهم الحكومة الأردنية رعايا سعوديون وهم ابن خميس وأقاربه ابن مذهب وأقاربه، وابن متعب وأقاربه، وابن مظهر وأقاربه، وابن مرزوق وأقاربه(١٥٣).

ويبدو أن رؤية الحكومة السعودية فيما يتعلق بقضية تجنيس القبائل، قد اختلفت مع رؤية حكومة شرق الأردن، في إشكالية تجنيس بعض القبائل في المواقع الغربية من الحدود بين البلدين، مع اتفاق الحكومة السعودية لجانب من رؤية الحكومة الأردنية مع إبدائها بعض التحفظات عليها وهي:

١- تعترف الحكومة السعودية بتبعية القبائل القاطنة في منطقتي العقبة – معان مع احتفاظها بحقوقها التي قد تنشأ عن حصول أي تسويات متعلقة بملكية مقاطعة العقبة- معان مع عدم الموافقة على عدم اعتبار فخذ الربيعين من العمران تبعية أردنية، كما أن الحكومة السعودية لديها تحفظ جميع الشرارات عشائر أردنية بل إنَّها تتمسك بها باعتبارها تبعية سعودية.

٢- موافقة الحكومة السعودية على اعتبار جميع قبيلة السرحان تبعية أردنية، إذ تتحفظ الحكومة السعودية على هذا التوجه مؤكدة أنَّها توافق على رؤية الحكومة الأردنية لقبيلة السرحان باستثناء حاضرة السرحان المقيمين في الأراضي السعودية والأفراد السابق ذكرهم في المذكرة الأردنية (١٥٤).

خاتمة الدراسة:

نستخلص من العرض السابق أنَّه على الرغم من أنَّ موافقة بريطانية على تأسيس إمارة شرق الأردن واتفاقها مع الأمير عبد الله ، فإنَّ هذا الاتفاق لم يتطرق من قريب أو من بعيد، إلَّا قضية ترسيم الحدود والقضايا المتعلقة بها؛ مَا أدى إلى نشوء صراع على الأراضي بين الأردن والحجاز ما استدعى بعد ذلك إلى طرح القضية.

وأوضحت هذه الدراسة أن المحاولات البريطانية جاءت للفصل بين الدولتين عن طريق توقيع اتفاقية حَدّاء لإنهاء الصراع الأردني الحجازي على المناطق الحدودية،بعد فشل مؤتمر الكويت في انهاء هذا الصراع، واتضح أن معاهدة حَدّاء كانت من أهم الطرق الدبلوماسية وأفضلها، التي أدت إلى التزام الطرفين بما جاء فيها من مواد عالجت موضوع تعيين وترسيم الحدود النجدية– الشرق أردنية، وأثبتت الدراسة مدى التزام حكومة شرق الأردن بما جاء في الاتفاقية، وفي الوقت نفسه ظهر جليًّا مدى التحفظ الذي أظهرته الحكومة النجدية تجاه ما جاء بهذه الاتفاقية.

كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: إنَّه نظرًا لأهمية العقبة – معان للمشاريع البريطانية في المنطقة، بدأت مسألة تعيين وترسيم الحدود الأردنية– الحجازية تشغل أذهان البريطانيين والحكومة الأردنية، إذ ترتب على ذلك إصرارهما على دخول العقبة معان ضمن الحدود الأردنية وعلى الجانب المتعلق بالقضايا المتعلقة باتفاقيات ترسيم الحدود اتضح من الدراسة أنَّها تعددت القضايا فمنها ما يتعلق بالغارات المتبادلة بين الطرفين ومحكمة استرداد المنهوبات، وإشكالية الهجرات الحجازية إلى شرق الأردن، وقضية تجنيس القبائل، وقضية عبور التجار النجدية عبر الأراضي الأردنية، واتضح من الدراسة أنَّ هذه القضايا كانت مصدرًا للتوتر الدائم بين الطرفين الأمر الذي دفعهما للدخول في مفاوضات بشأنها تطبيقًا لما جاء في الاتفاقيات الموقعة بينهما كما أوضحت الدراسة مدى حرص الجانب الأردني على الالتزام بإيجاد حلول دبلوماسية مع الجانب السعودي.

ملاحق الدراسة:

ملحق رقم (١)

مصدر الخريطة:www.qdl.qa//IOR/L/PS/12/2897, f 29

مقياس الخريطة: ١:١،٠٠٠،٠٠٠

أهمية الخريطة: توضح الخريطة أربعة خطوط مختلفة للحدود السياسية بين نجد وشرق الأردن والسعود.ة

تاريخ الخريطة ومكان رسمها: : خريطة دولية مكتب الحرب البريطاني بالقاهرة عام ١٩٣٨م

ملحق رقم (٢)

مصدر الخريطة: IOR/L/PS/10/1144, f 22

تاريخ الخريطة : ١٩٢٥م

موضوع الخريطة: ترسيم الحدود السياسية بين نجد وشرق الأردن طبقاً لإتفاقية حداء ١٩٢٥م

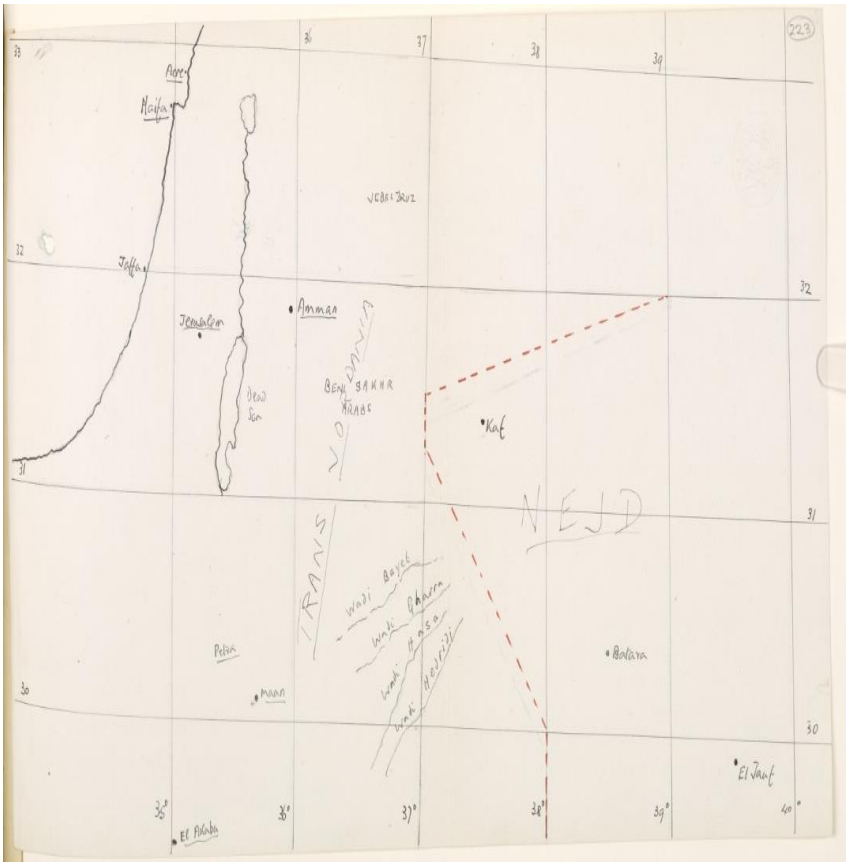

ملحق رقم (٣)

مصدر الخريطة: www.qdl.qa//IOR/L/PS/12/2133, f 8.

تاريخ الخريطة ومقياسها: ١٩٢٧م – ١/١٠٠٠٠٠

موضوع الخريطة: ترسيم الحدود السياسية بين الحجاز وشرق الأردن في اتفاقية جدة ١٩٢٧م

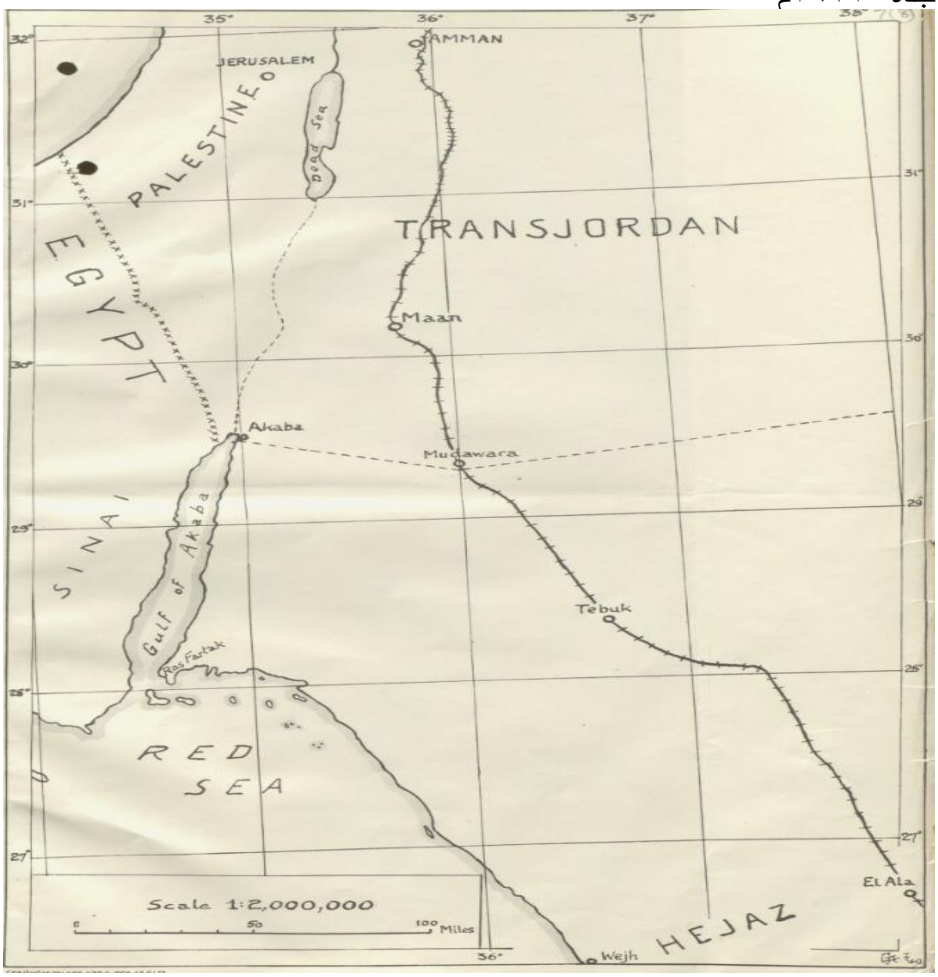

الهوامش:

(١) **الجوف:** هي منطقة زراعية كبيرة تحيط بها الجبال من جميع الجهات، وتنخفض هذه المنطقة عن الصحراء المحيطة بها ٥٠٠ قدم، وتتكون من ١٢ قرية، وتعرف بمنطقة دومة الجندل وجوف آل عمرو. سعد بن عبد الله بن جنيدل، بلاد الجوف أو دومة الجندل، الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ط١ ١٩٨١م، ص ص ٨٠-٨٣..

(٢)علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر في عصر الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦،عمان ١٩٨٣م، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٣) **قبيلة بني صخر:** يزعم بنو صخر أنَّهم فخذ من قبيلة حرب وحرب من أعظم وأكبر قبائل نجد والحجاز، وينحدرون من نسل كهلان بن قحطان، وينقسم بنو صخر إلى فخذين كبيرين، ويتألفوا من عشائر العين والغفل والخضير والكعايبة، وقد سكنت هذه القبيلة منطقة الكرك والسردية في الشمال فريدريك ج بيك، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت، ص ص ٢١٤-٢١٥، محمد أحمد محافظة، نشأة إمارة شرق الأردن، المرجع السابق، ص ٢٢.

(4)www.qdl.qa//IOR /R/ 15 /1 / 563/ (D63) 61/ 10 Telegram From Sultan of Najd to Sir Henry Dob Riadh, August. 29 1922. P 2 in www.qdl.qa.

(٥)**الكاف:** منطقة الكاف تقع في منتصف وادي السرحان، الذي كان محلَّ نزاع حدود بين شرق الأردن والسعودية، ويبلغ ارتفاعها ٢٥٠م عن سطح البحر، وهي مصدر مهم لإنتاج الملح، وكانت تابعة سياسيًّا لابن رشيد حتى عام ١٩٠٩م، واستطاع استعادتها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، وخلال الفترة من ١٩٢١-١٩٢٥م خضعت لحكم آل شعلان.

(٦) **وادي السرحان:** هو وادٍ منخفض، يوجد على طول الحدود الأردنية السعودية، ويبلغ طوله ٤٨٠ كم وعرضه ١٦ كم، وكان يعرف في الماضي بوادي الأزرق، واكتسب هذا الاسم (وادي السرحان) بعد أنْ نزلت به قبيلة السرحان واحتلته، وفي عام ١٩٢٥م أغار الأخوان (القبائل السعودية) على السرحان، وفتكوا بهم فتكًا فظيعًا ونهبوهم، وكان ذلك سببًا من أسباب النزاع بين الأردن والسعودية. عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ، ١٩٧٧م، ص١١٩، فريدريك ج بيك، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت، ص٢٣٦.

(٧) محمد أحمد محافظة، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، دار الفرقان، عمان ١٩٩٠م، ط١،، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٨) **بيرس كوكس:** كان برس كوكس قائدًا للحملة البريطانية التي اتجهت إلى العراق أثناء الحرب العالمية الأولى، كما تم تعيينه من قبل وزارة المستعمرات البريطانية في بوشهر في وظيفة المقيم البريطاني، وكان له أثر كبير في علاقته ببريطانيا والعرب ومنطقة الخليج.

(٩) **جبل شمار**: يقع في الإقليم الساحلي الشمالي الغربي للجزيرة العربية، من قمة خليج العقبة إلى نقطة بين "ليث" و"قنفدة" أسفل منتصف الطريق للساحل الشرقي للبحر الأحمر تقريبًا؛ أي من شمال ٣٠ درجة من خط العرض إلى ٢٠ درجة، حدودها الداخلية **جبل** "**شمار**"، وبها عشيرة الشمار الذين كانوا يتعرضون دائما للإغارة من بني عطية

in www.qdl.qa.IOR/ L/ PS / E81, David George Hogarth Handbook of HeJaz Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25, 1917.P 34.

(١٠)**قبيلة عنز أو عنيزة:** هي بطن من ربيعة العدنانية، ولم تزل حتى اليوم أكبر قبيلة في الجزيرة العربية الَّتي نهضت في ديار خيبر بالحجاز في الوقت الذي خرجت فيه قبيلة من صخر من العلا، وقد استطاع أهل الشمال من الوقوف أمام قبيلة عنيزة وصدها، وأخذوا يجبرونهم في الاتجاه نحو الصحراء باتجاه وادي السرحان، وقد سَكنت هذه القبيلة الجوف، وغلب أثرها على السرحان، وأغاروا على بني صخر والسرحان، ومع ذلك ظلت قبيلة عنيزة قوية من حيث العدة والعدد. فريدريك ج بيك، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت،ص ص ٢١٧-٢١٨.حمد أحمد محافظة، نشأة إمارة شرق الأردن، المرجع السابق،ص ٢٢.

(١١)**قبيلة حرب:** قبيلة حرب قائدهم الأعلى هو "سليم بن حرب"، وهي من "أهل الشمال"؛ إنَّها قبيلة قوية مولعة بالحرب، وهي في الحجاز وغربي "نجد"، وتحتل ساحل البحر الأحمر من جنوب "ينبع" إلى جنوب "جدة"، ومرة أخرى من جنوب "ليث" إلى بالقرب من "قونفده"، وأيضًا كل الأراضي الجبلية بين "المدينة" و"مكة"، والصحراء في الجانب الشمالي الشرقي حتى جبل "أبانات". في الداخل تمتد أراضيهم إلى حراء خيبر، وإلى الجزء الأعلى من وادي "رم" غرب "القسيم"، ولكنَّها لا تصل إليه، الطريق المباشر من

"حائل" إلى مكة هو، بشكل أو بآخر، الخط الذي يفصلهم عن "عتيبة". وهم مسئولون عن أمن القسم الواقع في أقصى جنوب خط سكك حديد الحجاز، ويبلغ نحو خمسين ميلا شمال "المدينة".

IOR/ L/ PS / E81, David George Hogarth Handbook of HeJaz Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25, 1917.P 39 in www.qdl.qa.

(12)in www.qdl.qa. IOR /R/ 15 /1 / 563/ (D63) 61/ 10 Telegram from Sultan of Najd to Sir Henry Dobb Rladh, May 21, 1923. P 7.

(١٣) علي محافظة، المرجع السابق، ص٥٦.

(14) IOR /R/ 15 /1 / 563/ (D63) 61/ 10 Telegram. From Sultan of Najd to Sir Henry Dobb Riadh, May 21, 1923. P 8.

(15) IOR /R/ 2202 /7 /1605) Telegram From Cox to the presents of Kuwait Conference, December 17, 1924, p. 3. www.qdl.qa.

(١٦) سليمان الموسى، تاريخ الأردن الحديث في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، عمان، ص٢٢١.

(١٧)**الرولة:** قبيلة متفرعة مِن بطون قبيلة عنيزة، تعتبر من أكبر القبائل عدة وعددًا، وكان شيخ مشايخ القبيلة ينتمي إلى بيت آل شعلان من فرع العبد الله، وكانت تسكن وتستقر في منطقة الجوف والسرحان، كما أنها كثيرة التنقل؛ حيث كانت تنتقل من الجوف والسرحان في الصيف إلى البلقاء.

(18) IOR /R/ 15/ 1/ 563 /(D63) 61/10, Telegram From sultan Najd to Henry Dobb, Rliadh, May 21, 1923, p. 8.

(١٩) علي محافظة، المرجع السابق، ص٥٧.

(٢٠) سليمان الموسى، المرجع السابق، ص٢٢٣.

(٢١) **حدا:** حدا بفتح الحاء والدال أو حداء، وهي قرية تقع على الطريق بين مكة وجدة على بُعد عشرين كيلومتر من مكة، لذلك تتبع مكة إداريًّا، وكانت إحدى الحصون العسكرية للعثمانيين.

(٢٢) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، مج١٠،العلاقات الأردنية السعودية ١٩٢٥-١٩٥١م، القسم الثاني، إشراف محمد عدنان البخيت، جمع وإعداد محمد عدنان البخيت، هند أبو الشعر وآخرون، عمان، جامعة آل البيت ١٩٩٧م، وثيقة رقم (١) (١-١١)، معاهدة حدّاء- حدود شرق الأردن الشرقية، بتاريخ ٢١ مايو ١٩٢٥م، ص٣٠٧.

(٢٣) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢١) (١٨٦-١/٢٠٠)، نص المادة الأولى من معاهدة حدّاء، ص١٧٤.

(٢٤) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٥) (١٦٩-٦/٢٠٠)، من المعتمد البريطاني إلى

رئيس وزراء شرق الأردن، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٣٩م، ص ص ١٨٠-١٨١.

(٢٥)**الكابتن جون جلوب:** ولد في بريطانيا عام ١٨٩٧م، ودرس العلوم العسكرية، وعُيِّنَ ملازمًا عام ١٩١٥م، وشارك في الحرب العالمية الأولى، وكان له دور مهم في التواجد البريطاني في العراق، ما بين سنة ١٩٢٠- ١٩٣٠م، وعُيِّنَ قائدًا للجيش العربي الأردني عام ١٩٣٩م. سليمان الموسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، عمان، وزارة الثقافة ١٩٩٩م، ص ص ٢١٧-٢٤٣.

(٢٦) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣٢) (١٨٠-٦/٢٠٠) من مدير الأراضي إلى وزير المالية والاقتصاد؛ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٠م، ص١٩١.

(٢٧) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٨) (١٧٠-٦/٢٠٠) من رئيس وزراء شرق الأردن إلى وزيري الدفاع والاقتصاد الأردنيين، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٣٩م، ص١٨٤.

(٢٨) **توفيق أبو الهدى:** هو توفيق أبو الهدى التاجي الفاروقي من مواليد فلسطين سنة ١٨٩٤م، وعين رئيسًا للوزراء ١٢ مرة، منذ عهد الملك عبد الله الأول بن الحسين حتى عهد الملك حسين بن طلال: للمزيد انظر الوثائق الهاشمية ج ١١- ج١٢.

(٢٩) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٤٠) (١٩٨-٦/٢٠٠) من رئيس الديوان الأردني إلى المعتمد البريطاني، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٤٠م، ص٢٠٢.

(٣٠) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣١) (١٧٨-٦/٢٠٠) من رئيس وزراء شرق الأردن إلى وزيري الدفاع والاقتصاد الأردنيين، بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٩م، ص١٩.

(٣١) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣٦) (١٨٤-٦/٢٠٠) من رئيس الديوان الأردني إلى وكيل رئيس الوزراء، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٤٠م، ص١٩٦.

(٣٢)الوثائق الهاشمية ، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥٣) (٢٠٣-٦/٢٠٠)، من وزير الخارجية السعودي إلى وكيل الخارجية الأردني، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٤٦م، ص ٢١٤.

(٣٣) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥٤) (٢٠٤-٦/٢٠٠)، من وزير الخارجية الأردني إلى وزير الخارجية السعودي، بتاريخ ٦/١٩/ ١٩٤٧، ص ٢١٥.

(٣٤) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥٥) (٢١١-٦/٢٠٠)، من وزير الخارجية السعودي إلى وزير الخارجية الأردني، بتاريخ ٤ يوليو ١٩٤٧م، ص٢١٦.

(٣٥) سليمان الموسى، المرجع السابق، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(٣٦) علي محافظة، المراجع السابق، ص٦١.

(٣٧) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق ٢، المصدر السابق، وثيقة رقم (٢) (١١١-٦/٢٠٠)، من السير جلبرت كلايتون إلى جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، بتاريخ ١٩ آيار ١٩٢٧م، ص١٥٤.

(٣٨) **جلبرن كلايتون:** يعتبر كلايتون واحدًا من أهم وأبرز الضباط البريطانيين ممن لديهم خبرة سياسية في التعامل مع القضايا العربية ولد عام ١٨٧٥م، وعين في بداية عمله كوكيل لوزارة المستعمرات البريطانية في السودان، ثم وكيلًا للمخابرات البريطانية في المكتب العربي لوزارة المستعمرات بالقاهرة، والَّذي أسسه للتحضير للثورة العربية الكبرى، ثم انتقل ليشغل منصب السكرتير العام لوزارة المستعمرات البريطانية في القدس، وكان له دور مهم في المفاوضات الأردنية السعودية بشأن مسألة الحدود السياسية بينهما وخاصة في اتفاقية حداء عام ١٩٢٥م، واتفاقية جدة ١٩٢٧م، وكفاءته وزارة المستعمرات بأنْ يشغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق. فهد السماري وآخرون، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٩م، ص ص ٥١٢=٥١٣.

(٣٩) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣) (١٠٩-٦/٢٠٠)، من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى مندوب صاحب الجلالة البريطانية ووزيره المفوض، بتاريخ ٢١ آيار ١٩٢٧م، ص١٥٥.

(40) IOR /L/ ps/ 12/2/33/66/6.Telegram Form Abul-Aziz Ibn Saud to Clayton. May 21, 1927. P.60.in www.qdl.qa.

(41) IOR /L/ ps/ 12/2/33/66/6. Telegram Form Abul-Aziz Ibn Saud to Clayton. May 21, 1927. P.61.

(٤٢) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (١٥) (١-٦/٢٠٠) ، ص١٥٧. من قائمقام العقبة عباس ميرزا إلى متصرف معان، بتاريخ ٢٩نوفمبر ١٩٢٨م.

(43) IOR /L/ PS/ 12/2/33/66/6. Telegram From Minister For Foreign Affairs of Kingdom to Minister of Jeddah. October 3. 1935, p6. Annxe 2.

(44) IOR /15/10 (D63) 61/10 (434/419) Form F. H. Stoon Hoghar Bird to sir Austen Chambrlian, Jeddah , March 1, 1928. PP. 205-206

(٤٥) **المدورة:** هي منطقة قديمة بين الحدود الأردنية السعودية، ونظرًا لوقوعها في نطاق سكة حديد الحجاز وطريق الحج، أطلق عليها العثمانيون المدورة، بدلًا من اسمها القديم سرغ، وهي تبعد عن مدينة معان ١١٤ كم. فريدريك ج بيك، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت، ص ص ٧٣-٧٤.

(46) IOR /15/10 (D63) 61/10/ (434/419) Telegram. From Sir Austen Chambrlian to Lord Loyd, Cairo, May 19. 1928.p 209.

(47) IOR /L/ps/12/2/2067/1563/18/6(616) Nots by Sir.A.Rayan discussions at Amman, February 13 and 15 with Colonel Cox. P.44. in www.qdl.qa

(48) IOR /L/ PS/ 12/2/33/66/6. Form Minister of foreign Affairs of British Kingdom to Minister of Jedda. October 3. 1953, p.8.

(٤٩) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٦) (٢-٦/٢٠٠)، من متصرف معان إلى رئيس النظار، بتاريخ ٢٧ديسمبر ١٩٤٦م.

(٥٠) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٤٢) (١٩٢-٦/٢٠٠)، من قائد منطقة العقبة إلى قائد منطقة معان، بتاريخ ٢٠ فبراير١٩٤٦مم، ص ٢٠٤.

(٥١) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٤٧) (١٩٦-٦/٢٠٠)، من مدير ناحية العقبة إلى متصرف لواء معان، بتاريخ ٢٤ فبراير١٩٤٦، ص٢٠٩.

(٥٢) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥١) (٢٠١-٦/٢٠٠)، من قائد الجيش العربي الأردني إلى وزير الدفاع، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٤، ص ٢١٢.

(٥٣)الوثائق الهاشمية ، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥٢) (٢٠٢-٦/٢٠٠)، من رئيس الوزراء الأردني إلى المعتمد البريطاني، بتاريخ ١٧مارس ١٩٤٦، ص٢١٣.

(٥٤) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٦٩) (٢٢٧-٦/٢٠٠)، من رئيس أركان الجيش العربي الأردني إلى رئيس الوزراء، بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٤٧م، ص٢٣٥.

(55) IOR /L/ PS/ 12/2/33/66/6. Form Minister of British Kingdom in Jedda to Minister of Saudi Arabia, Jedda, October 3, 1936.

(56) IOR /L/ PS/ 12/2/33/66/6. Form Abdu Aziz Ibn Saud to . Glayton, May 21, 1927 Annex B, p. 5.

(٥٧) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (١) (١-١١) معاهدة حدّاء، حدود شرق الأردن الشرقية، مادة رقم ٨، ص٢٠٩.

(58) IOR /L/ PS/ 2084/ 18/6/ 116/ 90 Telegram A Rayan to British Foreign Office, Jeddah, March 22, 1932. P. 5. In www.qdl.qa

(59) IOR /L/ PS/ 2084/ 18/6/ 116/ 86 Telegram British Foreign Office to Hop Gel, Jedda September 1931, p. 41.

(60) IOR /L/ PS/ 2084/ 18/6/ 116/ 86 Telegram Hop Gel to British Foreign Office , Jadda, November 7, 1931,p 37.

(٦١)**جهينة:** تشبه قبيلة جهينة إلى حدٍّ كبير قبيلة "بيلى"؛ إذ يزعمون بأنَّهم من نسل واحد، ويعيشون نفس الحياة المستقرة جزئيًّا، ولديهم – في الأوقات العادية – نفس الأصدقاء ونفس الأعداء، يمتدون على امتداد الساحل من وادي "حمده" إلى الجنوب قليلًا من "ينبع"، وفي الأراضي الداخلية حتى سكك حديد الحجاز ما بين "هدية" و"المدينة"، ومنهم ما يقرب من ٩ آلاف رجل في جيش "فيصل"، والقبيلة تسمح بعدم تجنيد نحو ٢٥% من شبابها، فإنَّ عددها لا تقل عن ٥٠ ألف نسمة، رئيسها الأعلى هو الشريف "مُحمَّد على البيضاوي" الَّذي يعيش في "ينبع"، وشيخ القبيلة الفرعية "الغنايم"، يحمل لقب أمير في "املج" هو الأمير "محمد بن صالح"، لكن الرئاسة المحلية لابنه "سعد"، الذي هو رئيس بصفة خاصة لجزء "موسى" من القبيلة.

هناك جزءان رئيسان في القبيلة: "مالك" والَّذين يقطنون في وادي "ينبع" و"عروة" و"جوف" و"بني إبراهيم" و"رفاعة"، وهم الأكثر عددًا، وأيضًا تسعة من القرويين الخضر أشراف وغير أشراف، وثلاثة من البدو الخالصين، "موسى" تحت قيادة "سعد الغنايم"، الذي يعيش في شمال جبال "رضوى"، وتعمل جهينة في تجارة العبيد بشكلٍ كبير جدًّا وأيضًا في تهريب السلع.

IOR/ L/ PS / E81 , David George Hogarth Handbook of HeJaz Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25,1917.P 37.

(٦٢)**قبيلة البيلي:** تنحدر قبيلة "البيلي" من "حمير"، ومن ثم فإنَّ "أَهل بيلي" هم قبيلة قديمة يمتد مجالهم من جزيرة "نعمان" إلى وادي "حمدة"، وفي الأراضي الداخلية حتى سكك حديد الحجاز، وهم مسئولون عن حماية جزء صغير منها، وهو الواقع في جنوب "العلا". وجزء مِن القبيلة يزرعون الأراضي بجوار "وجه"، وأيضًا في الأراضي الداخلية، ويصل عدد أفراد قبيلة "البيلي" في الحجاز على الأقل إلى ٤٠ ألف نسمة، ربما ثلثهم شبه مستقرون. رئيسهم الأعلى هو "سليمان أفنان ابن روفادة"، ويُقيم بالطبع في "وجه"، هناك جزءان رئيسان للقبيلة هما: "خزيم" و"مقلد". الجزء الأول به نحو سبعة أقسام فرعية من بينهم "الوابسه" و"الأسباسين"، وهما أكثر الأقسام الفرعية أهمية. الجزء الثاني بِه على الأقل خمسة أقسام فرعية، أكثرها عددًا "مقلد"، و"السيتاماه"، و "الروموث".

IOR/ L/ PS / E81 , David George Hogarth Handbook of HeJaz Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25,1917.P ٣٣

(٦٣)صحيفة المقطم، "رجال الحجاز" ، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٣١م، ص١.

(٦٤) صحيفة أم القرى، عدد ٣٤٩، "نحن والبعض في عمان"، ٢١ أغسطس ١٩٣١م، ص١.

(65) IOR /L/ PS/ 12/2084/ 18/6/ 116/ 86, Telegram From M. E. Yang to Colonial Ministry Amman, November, 7, 1931. P. 37.

(66) IOR /L/ PS/ 12/2/2084/18/6/116/86 Telegram From M.E. Yang to colonial Ministry Amman, September 9, 1931, p. 47.

(67) IOR /L/ PS/ 12/2/22084 /18/6/ 116/ 86 Telegram From M.E. Yang to Colonial Ministry Amman, November, 7, 1931, p 37.

(٦٨) أم القرى، عدد ٣٥٠، "طبيعة رجل بغض النظر عن من هو" ، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣١م، ص١.

(69) IOR /L/ PS/ 12/2084 /18/ 6 /116/ 96 Telegram From Hop Gel to Colonial Ministry , Jadda, September 9, 1931, p. 45.

(٧٠)**فيلبي:** (١٨٨٥-١٩٦٠م) مستشرق إنجليزي الْتَحَقَ عام ١٩٠٧م بالسلك المدني بحكومة الهندورس باللّغتين العربية والفارسية، ثم عُيّن وزيرًا للداخلية في العراق عام ١٩٢٠-١٩٢١م، واستقال عام ١٩٢٥م، ثم عمل في جدة، واعتنق الإسلام عام ١٩٣٠، وأطلق على نفسه عبد الله فيلبي. طايل خليل المساعيد، الاتجاهات الفكرية والسياسية في شرق الأردن ١٩١٦-١٩٤٦م، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك ٢٠١٥م، ص ٩٤.

(٧١) **الشيخ يوسف ياسين:** ولد في سوريا عام ١٣١٥هـ، وتلقى دروسه على يد الشيخ رشيد رضا بدار الدعوة والإرشاد، وبعد إغلاقها أثناء الحرب العالمية الأولى لجأ إلى الشريف حسين بن علي، وانضم إليه، وأصبح من أتباعه، ثم انضم إلى الملك عبد الله الأول بن الحسين، ولأسباب غير معروفة التجأ إلى السعودية، وأصبح من أتباع الملك عبد العزيز آل سعود، وعين مديرًا وكاتبًا بصحيفة القبلة سنة ١٩٢٤م، وهاجم الأردن في العديد من مقالاته الصحفية، وتُوفِّي عام ١٩٦٢م. فهد السماري وآخرون، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٩م، ص ص ٦٤٩-٦٥٠.

(٧٢) **فؤاد الخطيب:** من مواليد لبنان سنة ١٨٨٠م، ولد لعائلة من الوسط العلمي والديني في الدولة العثمانية، اشترك في تشكيل حزب الاتحاد المركزي، وجمعية المنتدى العربي ١٩٠٩م، واستقر في الحجاز، وتقلد منصب مستشار الأمير عبد الله بن الحسين، ثم غادر الأردن إلى لبنان عام ١٩٤٠م، ثم مستشار للملك عبد العزيز بن سعود، وعين سفيرًا في أفغانستان، وتُوفِّي بها ١٩٥٧م. طايل خليل المساعيد، الاتجاهات الفكرية والسياسية في شرق الأردن ١٩١٦-١٩٤٦م، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك٢٠١٥م، ص ١١.

(73) IOR /L/ PS/ 2084/18/6/116/ 42. Telegram Form Hop Gel to A. Rayan, Jadda, December 1931. P.18.

(74) IOR /L/ PS/2084 /18/ 6/ 116/ 78, Telegram From M.E. Yang to A. Rayan, Amman, October 15, 1931. P. 36.

(75) IOR /PS/2084 /18/ 6/ 116/ 18,telegram From M.E. Yang to A. Rayan, Amman, October 15, 1931. P. 36.

(76) IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 30, form Hop Gel to A. Rayan, Jidda, January 21, 1932. P.12

(77) IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 12, Form A. Rayan to Cox, Jerusalem , February 18, 1932. P.7.

(78) IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 108, form Hop Gel to A. Rayan, Jadda, September 9, 1931. P45.

(٧٩) تنص المادة (٢) من اتفاقية حدّاء على أنه "تتعهد حكومة نجد ألَّا تقيم أي حصن في كاف ولا تستعملها والمنطقة في جوارها كنقطة عسكرية أمَّا إذا رأت حاجة في حين من الأحيان لاتخاذ تدابير استثنائية بجوار الحدود للمحافظة على الأمن أو لأي غرض آخر يستوجب حشد القوات العسكرية المسلحة فتتعهد بأن تخبر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بذلك في أقرب وقت وعلاوة على ذلك بأن تمنع قواتها من التعدي على أراضي شرق الأردن بكل ما لديها من الوسائل" انظر: الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (١) (١-١١)، ص٣٠٨.

(٨٠)**الأخوَان:** يعد اسم الأخوان مصطلح أطلقه عبد العزيز آل سعود على الحركة الدينية العسكرية الاقتصادية التي أسسها عام ١٩١٢م، على أساس ديني، يستند إلى أنَّ العلاقة بين أفرادها تقوم على الأُخوّة الإسلامية، لتكون مركزًا لنشر الدعوة السلفية، وكان الهدف منها تحويل القبائل والعشائر من حالة البداوة والترحال إلى سكان مستقرين، عن طريق إنشاء القرى، ليكون ولائهم لعبد العزيز آل سعود، وليس لشيوخ تلك القبائل، كما استخدمهم واعتمد عليهم في توسعاته ومهاجمة جيرانه. سنت جون فيلبي، تاريخ نجد، ترجمة عمر الديسراوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ص ٤٠٩-٤١٣.

(٨١) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥) (١٩-١٧٥)، من رئاسة الديوان الأردني إلى المعتمد البريطاني، بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٨م، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

(82) IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 68,Telegram form Hop Gel to British Foreign Office, Jadda, November 14, 19931, p72.

(83) www.qdl.qa//IOR / PS/12/ 2084 /18/ 6/ 116/ 96, form Hop Gel to Foreign Office, jadda, September 9, 1931, P.45.

(٨٤)**قبيلة بني عطية:** قبيلة بني عطية هي قبيلة قديمة مرتبطة جدًّا "بالعنيزة"، يزعمون أنَّهم ينحدرون من "معز"، الَّذي يقال إنَّه شقيق "عناز" الجد الأعلى لقبيلة عنيزة"، بعض المراجع تقول إنَّ قبيلة "عطية" كانت أصل قبائل "الحويطات" و"الحيوات" و"الطرابين" و"معزة" و"طاياها"، سواءً كان ذلك أم لا هو التفسير الحقيقي للعلاقة بين "العطية" و"الحويطات"؛ فإنَّه من المؤكد أن رابطتهم وثيقة للغاية. كل من القبيلتين يمكن أنْ تعسكر في أراضي القبيلة الأخرى، وسيساعدان بعضهما ضد الأعداء المشتركين، وتمثل قبيلة "عطية" النصف الشمالي، ومنفصلة عن مواهب من خلال سهل "جاو" الغائر، والذي عبره هناك طريق من "وجه" إلى "تبوك". يعد سهل "جاو" هو الخط الفاصل بين "أهل الشمال" و"أهل قبلي"؛ أي بين العرب الشماليين والعرب الجنوبيين. قبيلة "العطية" مسئولة عن خط سكك الحجاز من "خط ذات الحاج" إلى "دار الحمرا". السحل من جزيرة "تعمان" إلى رأس خليج العقبة تحت سلطانهم بالاتحاد مع الحويطات، مثلما الأمر مع

التلال العالية القاحلة والبحر. منطقتهم الجبلية الوعرة غير ملائمة لتربية الإبل. مجموع قوتهم غير معروف ولكنها قوة كبيرة مثلما تقول التقارير، وحقًا ليست أقل من نصف قوة "جهينة". "بني عطية" أقوياء جدًا في السلاح.

IOR/ L/ PS / E81 , David George Hogarth Handbook of HeJaz Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25,1917.P 34.

(٨٥) أم القرى، عدد ٣٥٠ "طبيعة رجل بغض النظر عمَّن هو" بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣١م، ص١.

(٨٦) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٤٢) (١٩٢-٦/٢٠٠)، من قائد منطقة العقبة إلى قائد منطقة معان، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٤٦م، ص٢٠٤.

(87) IOR / PS/12/ 2084 /18/ 6/ 116/ 86/16/86, Telegram From M.E. Yang to A. Rayan, Amman. November 7, 1931. P. 37.

(88) IOR / PS/12/ 2084 /18/ 6/ 116/ 16/96., Telegram From Hop Gel to A. Rayan, Jadda, October 5, 1931. P. 43.

(89) IOR / PS/12/ 2084 /18/ 6/ 116/ 30, Telegram Hop Gel to A. Rayan, Jadda, February 17, 1932. P 22.

(٩٠) تنص المادة السادسة من اتفاقية حدّاء على "تؤلف محكمة خاصة بالاتفاق بين حكومتي نجد وشرقي الأردن تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعدي من وراء الحدود ولإحصاء الأضرار والخسائر وتعيين المسئولية، ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو بين ممثلي حكومتين نجد وشرقي الأردن وتعهد رأستها إلى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على اختياره الحكومتان وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية نافذة. وبعد تعيين المسئولية وتحقيق الأضرار والخسائر الناشئة عن الغزو وإصدار المحكمة قراراها بذلك تقوم الحكومة التابع لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقا لعادات العشائر ومعاقبة المحكوم عليه" انظر: الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (١) (١-١١)، اتفاقية حدّاء، المادة رقم (٦)، ص ٣٠٩.

(٩١) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (١١) (١١-٢٠) ح م/ ٢٤/ ٢٠٨٥، من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٢٧م، ص ٧٠.

(٩٢) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥) (٨٠-٢٠)، من رئيس النظار إلى وكيل حاكم معان الإداري، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٦م، ص٦٦.

(٩٣) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٦) (٧٩-٢٠)، "الوفد النجدي" بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٦م، ص٦٦.

(٩٤) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (١) (٥٣-٢٠)، من رئاسة النظار لحكومة شرق الأردن إلى رئيس المعتمدين البريطانيين، بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٦م، ص٦٣.

(95) IOR/PS/15/568 (D63) 611/10 (434/389) Telegram From the Distrlet Court, to the Chief secretary for Palestine, Government office, Jerusalem,

Palestine, 13th May, 1927, P. 193.in www.qdl.qa

(٩٦) الوثائق الهاشمية، مج ١١٢، ق٢، وثيقة رقم (١) (٥٣-٢٠)، من رئاسة نظار شرق الأردن إلى رئيس المعتمدين البريطانيين بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٦م، ص٦٣.

(٩٧) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٤) (٨١-٢٠)، من رئيس النظار لحكومة شرق الأردن إلى حاكم معان الإداري، بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٢٦م، ص٦٥.

(98) IOR/15/568 (D63) 61/10 (434/389) Telegram From L.G.M.S. Amery, principal secretary of state for the colonies to Government office, Jerusalem, 20th May, 1927. P. 191.

(99) IOR/15/568 (D63) 611/10 (434/389) Telegram the Distrlet Court, to the Chief secretary for Palestine, Government office, Jerusalem, Palestine, 13th May, 1927, P. 193.

(١٠٠) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (١١) (١١-٢٠)، من حاكم معان الإداري إلى رئيس النظار، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٢٦م، ص ص ٧٠-٧١.

(١٠١) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (١٢) (٤-٢٠)، من رئيس النظار إلى حاكم معان الإداري، بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٢٦م، ص ٧١.

(١٠٢) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (١٩) (١-٢٠)، من حاكم معان الإداري إلى رئيس النظار، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٦م، ص٧٥.

(١٠٣) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢) (٧٤-٢٠) من رئيس النظار إلى وكيل حاكم معان الإداري، بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٢٦م، ص٧٧.

(١٠٤) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٥) (٢٠-٢٠)، من حاكم الكرك محمد علي إلى رئاسة النظار بعمان، بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٢٧م.

(١٠٥)الوثائق الهاشمية ، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٦) (٩٧- ٢٠)، من عبد العزيز أل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد إلى عبد العزيز بن زيد، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٢٦م. ص٨٠.

(١٠٦) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٧) (٢٤-٢٠)، من رئيس النظار إلى قائد الجيش العربي ووكيل حاكم معان ومدير العشائر، بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٢٦، ص ص ٨١-٨٢.

(١٠٧) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣) (٣٦-٢٠)، من رئيس النظار إلى رئيس المعتمدين البريطانيين، بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٦م، ص ص ٨٧-٨٨.

(١٠٨)الوثائق الهاشمية ، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٦١) (٥٨-٢٠)، من وكيل معان إلى رئيس النظار، بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٢٦م، ص١٠٤.

(١٠٩) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥٥) (٥٣-١٠)، من حاكم معان إلى رئيس النظار، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٢٦م، ص١٠٠.

(١١٠) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥٦) (٥٤-٢٠)، من وكيل حاكم معان إلى

رئاسة النظار، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٢٦م، ص١٠١.

(١١١) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٦٣) (٦٨-٢٠)، من وكيل حاكم معان إلى رئاسة النظار، بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٢٦م، ص ص ١٠٥- ١٠٦.

(١١٢) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٧٥) (٢٩-٢٠)، من الغور إلى رئيس النظار، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢٧م، ص ص ١١٤٤- ١١٥.

(١١٣) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٧٩) (٢٤-٢٠)، من رفيقان باشا المجالي إلى رئيس النظار، بتاريخ ١٠ يناير ١٩٢٧م، ص ١١٧.

(١١٤)الوثائق الهاشمية ، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٨١) (١٨-٢٠)، من رئيس النظار إلى رفيقان باشا المجالي، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٢٧م، ص١٢٥.

(١١٥) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٨٣) (٧٣-٢٠) من ريس النظار إلى رفيقان باشا المجالي، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٧، ص١٢٧.

(116) IOR /15/10/263 [D63] 61/10/ [434-407] telegram Form political Agent, Bahrain to political Agent, Fughire, Bahrain, January 29, 1928. P. 303.in ww.qdl.qa.

(١١٧) نصت المادة الخامسة من معاهدة حدّاء على: "تعترف كل من نجد وشرقي الأردن بأن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها الحكومة الأخرى اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقابًا صارمًا من قبل الحكومة الثابت لها، وأن رئيس العشيرة المعتدية يعد مسئولا"، انظر، الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم ١ (١-١١)، ص٣٠٨.

(118) IOR /15/ 10/ 563(D63) 61/ 10 (434-407) telegram form Political Agent, Bahrain to Political Agent, Fughire. Bahrain, January 29, 1928. P. 303.

(119) IOR /15/10/563/ [D63] 61/ 10 [434-411] Telegram F. H. W. Stonewer Bird to principal of State For foreign Affairs. Jedda, March 1, 1928. P. 205.

(١٢٠) أم القرى، عدد ٤٣٩، "نحن والبعض في عمان، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٣١م، ص١، عدد ٣٥٠، "طبيعة رجال بغض النظر عن من هو" ٢٣ أكتوبر ١٩٣١م، ص١.

(١٢١)**قبيلة السرحان:**هي من أشهر القبائل الذين سكنوا وادي السرحان،هي قبيلة عريقة في القدم، وهي بطن من الأسبغ بن كلب بن دبره، وتنقسم إلى خمسة بطون هي الرشيد، الهباب، الحجل، الحمدان، المبند، وكانت هذه القبيلة أقوى قبائل حوران وأعظمها سلطانًا في القرن ١٦م، وكانت على رأس حلف قبائلي كبير، يدعى بأهل الشمال، ويضم قبائل العبسي والوحيلي والفضل، وخرجت قبيلة السرحان من حوران عام ١٧٠٠، ونزلوا في الجوف، وشرعوا في بناء الحصون والقلاع، وأنشأوا الحدائق والمزارع، وسكنوا في وادي الأزرق الذي سمي بعد ذلك بوادي السرحان وعلى اسم القبيلة. فريدريك ج بيك، تاريخ

شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.

(١٢٢) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥) (١٩-١٧٥)، من رئاسة ديوان حكومة شرق الأردن إلى المعتمد البريطاني، بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٨م، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

(١٢٣) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٤) (٨-١٧٥)، من الأمير عبدالله بن الحسين إلى المعتمد البريطاني كولونيل كوكس، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٩م، ص٢٤٩.

(١٢٤) **ليث:** هي قرية تقع على بعد ميل ونصف داخل الأراضي من المرسى. البيوت مبنية بالطين، ويوجد في المكان معقل أو حصن وثكنات ومسجد، والماء يمكن الحصول عليه، وبها مرفأ خارجي يقع على بعد من نصف ميل إلى ميل جنوب، وجنوب غرب جزيرة أنما، وعمقه يبلغ من ١٠ إلى ١٤ قامة، لكن ليس هناك واقٍ من الرياح الشمالية والشمالية الغربية.

IOR/ L/ PS / E81, David George Hogarth Handbook of HeJaz Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25, 1917.P 27

(125) IOR /R/15/1/563/ [D63] 61/ 10 Telegram From The sultan of Najd to H.R. Sir Henry Dob. H. B. with Commissioner. Riadh 21st May 1923. P. P. 6. 7.8.

(126) IOR/R/ 15/ 1/ 563/ D 434 /378 Telegram to the King of the Hejaz, Jadda 7 May, 1925. P. 189.

(127) IOR/R /15/ 1/ 563 (D63) 61/10 (434-379) Telegram G. S. Symes to Austen Chamberlain Jadda. March 29, 1926. Pp. 8-9.

(128) IOR/15/10 (D63) 61 /10, telegram form Jordan to the secretary of state for the colonials Amman, 12 November, 1982, p 21.in www.qdl.qa.

(١٢٩) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (١) ٠٢٢-١٧٥)، من الأمير عبد الله بن الحسين إلى اللورد بلومر، بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٢٨م، ص ص ٢٤٣-٢٤٤.

(١٣٠) **قبيلة الحويطات:** تنقسم الحويطات إلى عدة بطون الحويطات؛ فالجزء الأقل فقط من القبيلة يمتد بشكل دائم في أي منطقة من الحجاز. وهي عشيرة واحدة تحت قيادة الشيخ "أحمد بن محمد أبو توقيقا"، وهي مبعثرة على امتداد الساحل من العقبة حتى جزيرة "تعمان"، ومراكز قياداتها في "مويلح" و"ذهب". يبقى شيوخ الحويطات الكبار خارج الحجاز. القبيلة مسئولة عن خط سكك حديد الحجاز من نهاية طرق "بني صخر" تماما في جنوب "معان" إلى نقطة جنوب قلعة "المدورة"، حيث تتولى الأمور قبيلة بني عطية.

IOR/ L/ PS / E81 , David George Hogarth Handbook of HeJaz

Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25,1917.P 33.

(131) IOR/L /PS/ 112/ 2102 / telegram From the acting High Commissioner for trans Jordan to the secretary of state for the Colonial, Amman, November12, 1932, P.210.in www.qdl.qa.

(132) IOR/L / PS/ 12/ 2102, Record of an interdepartmental meeting held of the Colonial office of the last of November, 1932, P.4.

(١٣٣) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣) (٣-١١)، نص معاهدة صداقة وحسن جوار بين إمارة شرق الأردن والسعودية، ص ص ٣١٥-٣١٦.

(١٣٤) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣) (٣-١١)، معاهدة صداقة وحسن جوار بين إمارة شرق الأردن والمملكة العربية السعودية، ص ٣١٥.

(١٣٥) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٣) (٣-١١)، ملحق المادة السابعة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار، ص٣٥٣.

(١٣٦) على محافظة، المرجع السابق، ص٥٩.

(١٣٧) الوثائق الهاشمية، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (١) (١-١١) معاهدة حدّاء، المادة (١٣)، ص٣١٠.

(١٣٨) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٩) (بلا- ٦/٢٠٠)، من المعتمد البريطاني إلى رئيس وزراء حكومة شرق الأردن، بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٣٣م، ص١٦٠.

(١٣٩)الوثائق الهاشمية ، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (١٠) (١٢٩-٦/٢٠٠)، من توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن إلى المعتمد البريطاني بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٩٣م، ص١٦١.

(١٤٠) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (١٩) (١٤٥-٦/٢٠٠)، من المعتمد البريطاني إلى رئيس وزراء الأردن، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٥م، ص١٧١.

(١٤١) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٠) (١٤٧-٦/٢٠٠)، من قائد الجيش العربي إلى رئيس وزراء الأردن، بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٣٥م، ص ١٧٣.

(١٤٢) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٢) (١٤٨-٦٦/٢٠٠) ص١٧٥.

(١٤٣) المصدر السابق، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٢٣) (١٦٥-٦/٢٠٠)، من رئيس وزراء الأردن إلى المعتمد البريطاني، بتاريخ ٤ أبريل ١٩٣٦م، ص١٧٦.

(١٤٤) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥) (٨٣-٢٠)، بروتوكول تحكيم ملحق باتفاقية الصداقة وحسن الجوار ١٩٣٣م، ص٣٢٠.

(١٤٥)الوثائق الهاشمية ، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٦٦) (٢٢٤-٦/٢٠٠)، من قائد الجيش العربي إلى الأمير عبد العزيز السديري مفتش الحدود الغربية، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٧م، ص ص ٢٢٩-٣٣٠.

(١٤٦) المصدر السابق، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٦٧) (٢٢٥-٦/٢٠٠)، من مفتش الحدود الغربية

إلى قائد الجيش العربي، بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٩م، ص٢٣٢.

(147) IOR/Ps/ 12/ 2067 (1563)/ 118/6 . Record of an interdepartmental Meeting held of the colonial Office of the last of November, 1932, P.P 48-49. www.qdl.qa.

(١٤٨)**العمران:** عاش فرعٌ من بطون الحويطات في منطقة العقبة، وانتشروا في عدة أماكن فيها، وخرج من نسلهم عمران، ثاني أبناء حويط بجوار العقبة، ويقال لأبنائه العمران، وما زالوا يعيشون في العقبة من الجنوب والشرق. فريدريك ج بيك، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت، ص ٢٣٠.

(١٤٩) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٥) (١-٦/٢٠٠)، من قائمقام العقبة إلى متصرف عمان بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢٨م، ص١٥٧.

(١٥٠)**بني خالد:** ينحدرون من نسل خالد بن الوليد المخزومي، وهم عرب حمص، ومنهم بطون كثيرة، وكل بطن منهم ينسب إلى قبيلة، وبنو خالد كذلك، أم أنْ يكونوا بطنًا من بني لام من طي أو أنهم بطن بن بني عامر بن هوازن، إلَّا أنَّ بني خالد من أكبر القبائل العربية وأشهرها ومن أغنى عشائر بلاد الشام. زوق نواف، تاريخ مدينة الرمثا ولوائها: دراسة تاريخية اقتصادية أنثوربولوجية، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ص ٢٥٩.

(١٥١)**الحجايا:** يزعم أنَّهم فرع من قبيلة عبدة، وهذا بطن من شمر من طي، وقد اعتادت هذه العشيرة ضرب خيامها صيفًا في منطقة الكرك، وتنازع اثنان من شيوخها فاضطر أحدهما ورجاله إلى الرحيل إلى نجد بعد عام وعاد غازيًا، وهزم ولجأ رجاله إلى الخرب شرقًا، والتجأ إلى وائل شيخ عشائر الرولة حينذاك، ولهذا السبب أطلق عليه الحجوي، وسمى نسله بالحجايا. فريدريك ج بيك، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.

(١٥٢) الوثائق الهاشمية، مج ١٠، ق٢، وثيقة رقم (٨٩) (٣-٢٠)، من رئيس وزراء الأردن إلى الخارجية السعودية، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٣٣م، ص ص ١٣٢-١٣٣.

(١٥٣)الوثائق الهاشمية ، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٩٧) (١٠-٢٠)، من مندوب إمارة شرق الأردن إلى فؤاد بك حمزة، ص ص ١٤١-١٤٢.

(١٥٤) المصدر السابق ، مج١٠، ق٢، وثيقة رقم (٩٨) (١١-٢٠)، من مندوب الخارجية السعودية إلى رئيس وزراء الأردن، ص ص ١٤٢-١٤٣.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق:

- الوثائق الهاشمية،:

الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، مج١٠،العلاقات الأردنية السعودية ١٩٢٥-١٩٥١م، القسم الثاني، إشراف محمد عدنان البخيت، جمع وإعداد محمد عدنان البخيت، هند أبو الشعر وآخرون، عمان، جامعة آل البيت ١٩٩٧م،

أعتمد البحث ورجع الى المجلد العاشر القسم الاول والثاني والذي يتضمن التقارير السياسية عن ترسم الحدود السياسية بين شرق الأردن والسعودية والمراسلات المتبادلة بين الحكومة البريطانية وحكومة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٥- ١٩٤٦م.

- الوثائق البريطانية :

اعتمد البحث ورجع الى الملفات التالية:

- IOR /R/ 15 /1 / 563/ (D63) 61/ 10 in www.qdl.qa.

- IOR/ L/ PS / E81, David George Hogarth Handbook of HeJaz Prepared By Arab Burau Cairo Secand Edition February 25, 1917 Burau Cairo Secand Edition February 25, 1917 in www.qdl.qa.

-IOR /R/ 2202 /7 /1605) Kuwait Conference, December 17, 1924. www.qdl.qa.

- IOR /L/ ps/ 12/2/33/66/6..in www.qdl.qa.

- IOR /L/ps/12/2/2067/1563/18/6(616). in www.qdl.qa

- IOR /L/ PS/ 12/2/33/66/6.

- IOR /L/ PS/ 2084/ 18/6/ 116/ 90. In www.qdl.qa

- IOR /L/ PS/ 2084/ 18/6/ 116/ 86 - IOR /L/ PS/ 12/2/2084/18/6/116/86

- IOR /L/ PS/ 12/2084 /18/ 6 /116/ 96

-IOR /L/ PS/ 2084/18/6/116/ 4 December 1931.

- IOR /L/ PS/2084 /18/ 6/ 116/ 78 October 15, 1931.
- IOR /PS/2084 /18/ 6/ 116/ 18 October 15, 1931
- IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 30, 1932
- IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 12, 1932
- IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 108, 1931.
- IOR / PS/2084 /18/ 6/ 116/ 68, 1931
-IOR / PS/12/ 2084 /18/ 6/ 116/ 96 1931 in www.qdl.qa,
- IOR / PS/12/ 2084 /18/ 6/ 116/ 30 1932
- IOR/PS/15/568 (D63) 611/10 (434/389, 1927.in www.qdl.qa
- IOR/15/568 (D63) 61/10 (434/389), 1927.
- IOR /15/10/263 [D63] 61/10/ [434-407], 1928.in ww.qdl.qa.
- IOR /15/10/563/ [D63] 61/ 10 [434-411] 1928
- IOR /R/15/1/563/ [D63] 61/ 1923.
- IOR/R/ 15/ 1/ 563/ D 434 /378, 1925
- IOR/R /15/ 1/ 563 (D63) 61/10 (434-379) 1926.
- IOR/15/10 (D63) 61 /10, 1982.in www.qdl.qa.
- IOR/L /PS/ 112/ 2102 /, 1932.in www.qdl.qa.
-IOR/Ps/ 12/ 2067 (1563)/ 118/6 ., 1932. www.qdl.qa.

ثالثاً : الصحف :

- صحيفة أم القرى
- صحيفة المقطم

رابعاً المراجع:

- سعد بن عبد الله بن جنيدل، بلاد الجوف أو دومة الجندل، الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ط١ ١٩٨١م، ص ص ٨٠-٨٣..
- علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر في عصر الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦،عمان ١٩٨٣م، ص ص ١٠٤-١٠٥.
- عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ، ١٩٧٧م.
- فريدريك ج بيك، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، مكتبة النهضة، بغداد د.ت،.
- محمد أحمد محافظة، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، دار الفرقان، عمان ١٩٩٠م، ط١.
- سليمان الموسى، تاريخ الأردن الحديث في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، عمان.
- سنت جون فيلبي، تاريخ نجد، ترجمة عمر الديسراوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ص ٤٠٩-٤١٣.
- زواف نواف، تاريخ مدينة الرمثا ولوائها: دراسة تاريخية اقتصادية أنثوربولوجية، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

خامساً: الرسائل العلمية:

- طايل خليل المساعيد، الاتجاهات الفكرية والسياسية في شرق الأردن ١٩١٦-١٩٤٦م، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك ٢٠١٥م.